

المحور الثاني

تقييم إدارة حماس لعلاقتها الداخلية والخارجية

مقدمة مدير الجلسة

جابر سليمان⁶

أشكر مركز الزيتونة والدكتور محسن صالح، على تشريفي بإدارة هذه الجلسة، أو الجلسة الثانية من حلقة النقاش، في البداية أودّ فقط أن أخذ دقيقة أو ربما أقلّ للتعقيب على النقاش الدائر في الساحة الفلسطينية على أكثر من صعيد بخصوص الخروج من مأزق العمل الوطني الفلسطيني. أعطى أينشتاين تلاميذه مرة امتحاناً كان قد أعطاه لهم من قبل، فنبهه أحد معاونيه إلى هذا الأمر، فابتسم أينشتاين وقال: لا، إن الأجوبة قد تغيرت!! أعتقد أننا بحاجة إلى أجوبة جديدة على الأسئلة نفسها، التي دأبنا على طرحها منذ فترة، وخصوصاً فيما يتعلق بمأزق العمل الوطني الفلسطيني، أمل أن تخرج هذه الندوة وهذه الجلسة وكافة جلسات الحلقة بأجوبة خلاقة ومبدعة، حول مأزق العمل الوطني الفلسطيني، تعبر عن ديناميكية المثقف الفلسطيني، والفكر السياسي الفلسطيني.

⁶ كاتب وباحث فلسطيني.

الورقة الأولى:

إدارة حماس لعلاقتها الداخلية

أسامة حمدان⁷

أودّ أن أشير في بداية حديثي إلى أنني سأركز حول إدارة حركة حماس لعلاقتها السياسية في الشأن الداخلي الفلسطيني، دون إغفال إشارات سريعة للعلاقات العربية والدولية في نهاية الحديث. غير أنني سأبدأ بالحديث بشكل محدد حول المناخ الذي جاءت فيه الانتخابات، إذ أنها لم تأت في مناخات طبيعية، بل أتت في سياق محاولة النظام العالمي - الذي تقوده الولايات المتحدة - الانقضاض على المقاومة الفلسطينية في الداخل الفلسطيني؛ والتي استمرت لأكثر من ست سنوات متتالية منذ عام 2000، وجاءت كذلك في سياق منح شرعية محددة لمن يُراد له أن ينقضّ على المقاومة. وكان المفترض لنتائج هذه الانتخابات أن تكون على غير ما جاءت به، كان المفترض أو المقدّر أن تكون لصالح الفريق الذي تحالف مع الإدارة الأمريكية لمواجهة المقاومة. وأذكر هنا أن السيد أبو مازن لم يأت كي يواجه المقاومة فقط، بل جاء به كرئيس للحكومة كي يواجه أبا عمار رحمه الله، عندما لم يستجب للشروط الأمريكية - الإسرائيلية، وعندما فرض الحصار عليه، وصمد في مقرّه محاصراً، كان المطلوب أن ينهي أبو مازن ما بدأه الذين فرضوا الحصار. وللتذكير أيضاً فإن أبو مازن هو من أوغل كثيراً في عملية التسوية، والكل يعلم دوره في اتفاق أوسلو، ودوره في وثيقة جنيف للتنازل عن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، ويعلم أيضاً دوره في وثيقة بيلين - أبو مازن التي شكّلت تنازلاً جوهرياً في مدينة القدس، للمرة الأولى في التاريخ الفلسطيني. كان يراد لهذا البرنامج أن يستمر وأن يتقدم، ولكن جرت الرياح بما لا تشتهي السفن، وجاءت الانتخابات لتقوّض ما أراده البعض أن يكون فرصة جديدة للقضاء على المقاومة، بل إن هذه الانتخابات بنتائجها شكّلت فرصة جديدة للمقاومة في فلسطين.

⁷ ممثل حركة حماس في لبنان.



بالتأكيد كان هناك مناخ إقليمي يتشكل في هذا الاتجاه أيضاً، لكنني لن أتطرق إليه وسأترك هذا الموضوع إما للمتحدثين الآخرين أو للمعقب. هذه النتيجة المفاجئة دفعت إلى إعلان العقوبات ضد الشعب الفلسطيني مباشرة، وقبل أن تتشكل الحكومة، وتم إعلان الحصار قبل أن يعلن عن سيكون رئيس الوزراء، وقبل الإعلان بالتالي حتى عن برنامج الحكومة الجديدة. واجتمع العالم ليفرض شروط اللجنة الرباعية المتمثلة بالاعتراف بـ"إسرائيل"، والاعتراف بنتائج التسوية، وإنهاء المقاومة من خلال إعلان نبذ العنف. وهكذا بدأت حركة حماس فور فوزها في الانتخابات بمواجهة استحقاقات هذا الفوز، الذي جاء على غير ما كانت تشتتية المخططات الدولية.

كيف أدارت حركة حماس العلاقات الداخلية؟

يمكن أن نقسم هذه الإدارة إلى ثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى: ما بين نتائج الانتخابات وإعلان تشكيل الحكومة. المرحلة الثانية: ما بين الحكومة الأولى "حكومة حماس" والحكومة الثانية "حكومة الوحدة الوطنية". والمرحلة الثالثة: هي مرحلة ما بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وصولاً إلى الظرف الراهن.

المرحلة الأولى: ما بين نتائج الانتخابات وتشكيل الحكومة:

أودّ أن أبدأ من نقطة مهمة، كيف بنت حماس موقفها؟ لنكون قادرين على تفسير تصرف حركة حماس على هذا النحو. لقد بنت حماس موقفها لتشكيل الحكومة انطلاقاً من أربع نقاط وهي:

أولاً: حماس ترى أن الشعب الفلسطيني يعيش في مرحلة تحرر وطني، وهذا يتطلب مشاركة الجميع في جهوده لمواجهة المشروع الصهيوني ومواجهة الاحتلال، وترى حركة حماس أن مشروع التسوية لم يعد له مكان، وأن المشروع الآن هو كيف ندير الصراع مع الاحتلال. وفي إدارة الصراع لشعب يعيش تحت الاحتلال لا بدّ من تضافر كل الجهود والطاقت لإدارة هذا الصراع.

ثانياً: قناعة حركة حماس بأن فوزها في الانتخابات، وفرصة تشكيل حكومة منفردة، لا يعني أن التاريخ يبدأ من فوز حركة حماس، وأن الحركة بناءً على ذلك مطالبة بأن تلغي كل ما سبق من جهود، حتى ولو كان هناك أخطاء أو فساد يحتاج إلى إصلاح، فإن المسيرة يجب تستمر تقدماً إلى الأمام، بناء على ما بني من إيجابيات،

وتصويباً لما نرى أنه سلبي، أو لما نعتقد أنه سبب أزمة في الواقع الفلسطيني.
ثالثاً: إن السلطة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية ليست ذات سيادة حقيقية.
وبالتالي، نحن بحاجة لمشاركة الجميع لمواجهة الاحتلال الذي ما يزال ينتزع السيادة من يد هذه الحكومة.

رابعاً: نحن ندرك أنه لم يكن هناك نظام سياسي فلسطيني حقيقي، طوال العقود الأربعة الماضية، بقدر ما كان هناك حالة سياسية يقودها فرد وتنظيم بعينه، يريد الآخر الفلسطيني كملحق له ولسياساته. ونحن نرجو بعد نتائج الانتخابات أن نسهم مع الجميع في بناء نظام سياسي يعطي الفرصة للجميع؛ للمشاركة في صناعة القرار وتحمل المسؤوليات.

على هذا الأساس، أعلنت الحركة موقفها بالدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، فما الذي حصل؟ الذي حصل هو أنه خلال هذه الدعوة أطلقنا تظميناً واضحاً لحركة فتح بالذات، بأننا وإن كنا نسعى لتحقيق اصلاح ولواجهة الفساد، فإن هذا لا يعني بحال من الأحوال إلغاء كل ما سبق كما أسلفت، بل إن الاصلاح يشكل فرصة لفتح كما هو لحماس، بل هو فرصة للشعب الفلسطيني بأسره. وسعت الحركة، لإشراك فتح في الحكومة، ودارت حوارات فلسطينية معها ومع غيرها من الفصائل لمدة خمسة أسابيع، لم تخلص إلى نتيجة، بل إن تكتيك حركة فتح كان كسب الوقت لوضع الرئيس المكلف في مأزق دستوري وقانوني، يفشل بموجبه في تشكيل الحكومة، وبالتالي، يحال تشكيل الحكومة إلى شخص آخر.

إن جزءاً مهماً من الأزمة كان يتمثل فيما قامت به حركة فتح طوال السنوات الماضية، لقد بنت حركة فتح السلطة كمؤسسة فتاوية، وليس كمؤسسة وطنية فلسطينية. الأجهزة الأمنية كلها من عناصر فتح، الموظفون المدنيون بنسبة تزيد عن 80% من عناصر فتح، كما شكّلت في السلطة الوطنية لجنة سميت لجنة السلامة الأمنية، كانت تفصل من وظائف السلطة المدنية (التعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية... إلخ) كل من يشتهه بأن له علاقة بتنظيم فلسطيني مقاوم، وهذا الأمر جرت مراجعته مراراً مع الأخ أبي عمار (رحمه الله) ومع أبي مازن بعد ذلك. لقد كانت حركة فتح مستفزة نتيجة للانتخابات، وأعلنت مباشرة أنها لن تشارك في أي حكومة، وطالبت خلال الحوار أن يتضمن برنامج الحكومة شروط الرباعية، وانسجمت في خطابها مع برنامج الحصار، بل فعلت أكثر من ذلك، إذ أوصلت رسائل إلى القوى والفصائل والشخصيات التي حاورتها حماس للمشاركة في الحكومة، بأن مشاركتها



في حكومة وحدة وطنية مع حماس، يعني أن الولايات المتحدة ستعاملها كما تعامل حركة حماس، أي أنها ستدرج على قائمة الإرهاب. أضف إلى ذلك، ممارسة رئيس السلطة الفلسطينية حالة عدائية تجاه رئيس وزرائه المكلف، إذ رفض أن يصطحبه معه إلى القمة العربية في الخرطوم في آذار/ مارس 2006، على الرغم من طلب الأخير منه ذلك. وبدا واضحاً أن هذه اللحظة هي لحظة توتر، وأن الأمور تذهب باتجاه أن تتشكل حكومة من لون واحد، خصوصاً وأن الجبهة الشعبية، وإن تعاملت مع نتائج الانتخابات بإيجابية، إلا أنها اعتذرت عن المشاركة، بسبب عدم إدراج بند في برنامج الحكومة يشير إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. بينما اعتذرت الجبهة الديمقراطية أيضاً عن المشاركة، وإن هاجم بعض رموزها الإعلاميين فوز حماس، وتحدثوا عن قلق يسود المجتمع الفلسطيني بعد فوز الحركة. أما الإخوة في حركة الجهاد الإسلامي، فاعتذروا عن المشاركة منسجمين مع قرارهم بمقاطعة الانتخابات من حيث المبدأ.

المرحلة الثانية: ما بين الحكومتين الأولى والثانية:

دعت الحركة للتفاهم حول البرنامج الوطني على قاعدة المقاومة، ودارت حوارات طويلة، أبرزها حوار وثيقة الوفاق الوطني، وأخرى قبل اتفاق مكة، وقد كانت العقدة الأساس في هذه الحوارات البرنامج الدولي الذي تبنته اللجنة الرباعية، أكثر بكثير من أي قضية أخرى. كما واجهت الحركة أيضاً حالة من الفلتان الأمني المبرمج، فرضتها بعض الأجهزة الأمنية، لا سيما مجموعة الضباط الكبار، وعلى الرغم من أن أبا مازن هو قائد حركة فتح، إلا أن حركة حماس تعاملت معه كرئيس للسلطة، له صلاحياته ودوره، ولم تتعامل معه كرئيس فتحاوي فقط، متغاضية أنه لم يكن يتصرف على هذا النحو.

من جانب آخر إن الحركة تعاملت في هذه المرحلة بين الحكومتين مع كل محاولات الاستدراج للفتنة، من زاويتين أو على قاعدتين؛ الأولى: التركيز على أهمية الحوار السياسي وضرورته، بهدف الوصول إلى تفاهم جدي وحقيقي. والمسألة الثانية: نزع فتائل التفجير على الرغم من كل الاغتيالات والقتل والاشتباكات التي كانت تحصل أو بعبارة أدق تفتعل. ومن أكثر المسائل دلالة على ذلك، تعامل حركة حماس بحكمة وحذر مع قرارات أصدرها أبو مازن، نقل بموجبها صلاحيات العديد من المؤسسات من مجلس الوزراء إلى رئيس السلطة،

في انتهاك واضح للدستور والقانون. وعلى الرغم من ذلك لم تفتعل حركة حماس أي مشكلة، إذ كانت تسعى لصون الوضع الداخلي الفلسطيني، أكثر من حرصها على انتزاع صلاحيات هنا أو هناك. كما أن تعامل الحركة مع موضوع وثيقة الأسرى التي استخدمها أبو مازن للتهديد بالدعوة إلى انتخابات مبكرة، كان هادئاً؛ إذ تعاملت الحركة معها بالحكمة أيضاً، ووصلنا إلى صيغة مناسبة من خلال الحوار، ووقعت وثيقة الوفاق الوطني من قبل الفصائل جميعها. كما دعت الحركة خلال هذه المرحلة لاستعادة دور الفصائل، سواء لجنة المتابعة العليا أو لجنة التنسيق للقوى الوطنية والإسلامية في الضفة وقطاع غزة، ومع ذلك لم يكن هناك تجاوب حقيقي، بل إن موقف الفصائل جميعاً، ما عدا فتح، كان موقف المحايد أو المنتقد لحماس وفتح على حدٍ سواء، وذهب البعض من هذه الفصائل لاعتبار أنه غير معني سوى بانتظار نتيجة الصراع بين حماس وفتح، والبعض لم يكن يملك الجرأة سوى لإدانة مواقف حماس تحسباً للانتصار لفتح المدعومة دولياً، وما يمكن أن يعنيه هذا الانتصار. فيما دأب فريق ثالث على انتقاد الفريقين وإدانتهما على حدٍ سواء ليخرج من المأزق، مع الإشارة إلى أن بعض الفصائل وبعض الشخصيات المستقلة بذلت جهوداً للتوسط، ولكن هذه الجهود كانت جهوداً موضعية لحل إشكالات آنية، ولم تتفاعل الفصائل مع محاولات الحركة لتفعيل إطار وطني عام، على الرغم من عدم المشاركة في الحكومة.

ما الذي كان عليه موقف فتح في هذه المرحلة؟ لقد انخرطت حركة فتح في حصار الحكومة الجديدة وفي تكريس هذا الحصار، وجال عدد من رموزها على عواصم القرار الدولي للتأكيد على ضرورة الإسهام في هذا الحصار، وقام الرئيس بسحب صلاحيات المؤسسات إلى الرئاسة مثل: الإعلام، والمعابر، والأجهزة الأمنية. وتطورت حالة الأمن إلى فلتان مبرمج، وأدارت، وبشكل مكشوف، ممارسات من الابتزاز السياسي كوثيقة الأسرى التي سلف ذكرها.

وقد بدا واضحاً أن جزءاً مهماً من قيادات فتح تنحى جانباً، وتقدم فريق حركة فتح المتحالف مع الإدارة الأمريكية، والمدعوم سياسياً ومالياً. أما الأجهزة الأمنية فقد كانت تعمل وكأنها تنفذ قرارات تنظيمية، ولا تنفذ قراراً سياسياً صادراً عن مرجعية سياسية وطنية فلسطينية. هذا الأمر قاد إلى حالة من التوتر الشديد، وحصلت تدخلات عربية عديدة ووصلنا إلى اتفاق مكة.



المرحلة الثالثة: ما بعد اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية:

سعت حركة حماس في هذه المرحلة، وعلى الصعيد الداخلي، لتحقيق عدة أمور. يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: الارتكاز على اتفاق مكة، وحكومة الوحدة الوطنية لفتح آفاق إيجابية للعلاقات الداخلية الفلسطينية، تمثلت على سبيل المثال في تشكيل لجنة مشتركة للحوار بين الحركتين، حماس وفتح، على أمل أن تتسع لتشمل كل الفصائل لاحقاً. ثانياً: عملت الحركة على معالجة الوضع الأمني في سياق وطني عام، تمثل في وضع خطة أمنية اعتمدها الحكومة بكل وزرائها، ثم اعتمدها رئيس السلطة الفلسطينية، لكن من عرقل تنفيذ هذه الخطة كان قادة الأجهزة الأمنية، أو أمراء الحرب في السلطة الفلسطينية.

ثالثاً: كان هناك حوار صريح وواضح للأخ المجاهد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة، مع رئيس السلطة الفلسطينية، وحول ممارسات هذا الفريق في لقاء عُقد في نيسان/ أبريل 2007 في القاهرة، وطرحت الأمور بوضوح، بأن السعي لتطبيق خطة الجنرال كيث دايتون لن تؤدي إلى نتائج إيجابية. في هذا السياق أيضاً جرى العمل لمعالجة واستيعاب تداعيات تردي العلاقات في المرحلة السابقة، وجرى فتح قنوات للاتصال مع عدد غير قليل من قيادات فتح في الضفة وغزة، بل وأيضاً داخل السجون؛ بهدف الوصول إلى قاعدة تفاهم مع أكبر عدد ممكن من الكوادر الفاعلة في حركة فتح. للأسف لم يحصل تغيير جوهري في موقف الفريق الذي يقود الوضع في حركة فتح، بل إن تجاوب بعض القيادات الفتاوية مع الحوار الذي فتحته حماس تعرقلت نتائجه، ضمن جهود الجنرال دايتون، الذي دعا حثيثاً لقطع كل علاقة واتصال. أما الخطة الأمنية البديلة التي وضعت تحت اسم (مهمات الرئاسة للعام 2007)؛ فقد كانت تهدف إلى الانقلاب على اتفاق مكة ونتائج الانتخابات وفرض حالة طوارئ، فيما تمّ تكثيف الاغتيالات الداخلية على يد الأجهزة التي حكمها هذا الفريق في الشهور الثلاثة التي سبقت أحداث غزة. فبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية جرى قتل أكثر من 300 مواطن فلسطيني، وقتل خلال آخر ثلاثة أسابيع منها 83 شخصاً، أكثر من نصفهم من حركة حماس.

وعلى الرغم من تشكيل حكومة وحدة وطنية وزير مالىيتها سلام فياض، فقد استمر الحصار الاقتصادي، وأسهم بعض رموز هذا الفريق في تكريسه من خلال اتصالات أوروبية وإقليمية، واستمر رئيس السلطة الفلسطينية في التعامل مع وزراء حماس

في الحكومة على أنهم وزراء غير مرغوب فيهم، ولم يكن يقبل باصطحاب أي وزير من حركة حماس معه، على الرغم من أنه اصطحب وزراء عديدين آخرين. أما الفصائل الأخرى فقد انتقدت اتفاق مكة واعتبرته تكريساً للثنائية، وعلى الرغم من ذلك، شاركت معظم القوى في الحكومة، باستثناء حركة الجهاد التي ثبتت على موقفها الذي أشرت إليه، أما الجبهة الشعبية فقط أعلنت أنها لن تشارك في حكومة سلطة أوسلو!!.

خلاصة القول في العلاقات الداخلية، إن الحركة واجهت في إدارتها للعلاقات الداخلية أزمة أساسية تميزت بشعور حركة فتح بأنها فقدت شيئاً خاصاً بها كانت تملكه، وهي المؤسسات، ولم تهتم لماذا أعطى الشعب ثقته وصوته لغيرها، فيما كانت الفصائل الأخرى تظهر حالة إما من اللامبالاة أو شعوراً بالعجز. فيما دعت الحركة إلى أن تكون هذه العلاقات قائمة على أساس محاولة بناء نظام سياسي فلسطيني فاعل، يعطي الفرصة للجميع للمشاركة في بناء الوطن وصناعة القرار.

في الموضوع العربي، أقول بصراحة، لقد مثل الفوز حالة مفاجئة عند الجميع، سواء من أيد حماس ووقف إلى جانب مقاومتها، أو من لم تعجبه حركة حماس ولم يكن سعيداً ببرنامجهما، وإزاء ذلك قامت الحركة بجولة واسعة من الزيارات والاتصالات على المستوى العربي والإسلامي، وحرصت في جولاتها على تحقيق مجموعة من الأهداف، نشير إلى ثلاثة منها:

1. شرح برنامج الحركة في المرحلة التالية.
2. التوطئة لقبول الحكومة في ظل إعلان حرب أمريكية ضدها تحت عنوان اللجنة الرباعية.

3. تحميل الجميع مسؤولياته في دعم الشعب الفلسطيني ودعم خياراته. وعلى الرغم من أن المناخ الإقليمي لم يكن مواتياً نتيجة الضغوط الأمريكية على وجه الخصوص، إلا أن الحركة نجحت في الحفاظ على علاقات طيبة على مستوى المنطقة، لكن هذه العلاقات لم تؤدِّ إلى كسر الحصار الذي وقعت الحكومة تحت وطئته، غير أن هذه العلاقات نجحت في تخفيف حدة التوتر الفلسطيني الداخلي، وظهر ذلك من خلال دور الوفد الأمني المصري في غزة، والدور السعودي في إبرام اتفاق مكة، علاوة على الدور القطري في الوساطة بين الطرفين، والدور السوري الداعم للحوار والاتفاق الفلسطيني الداخلي.

في الموضوع الدولي، جاءت المبادرة الدولية، فوراً، رافضة للتعامل مع حركة حماس قبل البحث في تشكيل الحكومة، ولهذا اجتمعت الرباعية وأطلقت شروطها



الثلاثة حتى قبل الاتصال بحركة حماس، والاستماع إلى برنامج الحكومة السياسي، وعلى الرغم من سلسلة الاتصالات واللقاءات التي حصلت على المستوى الدولي، فإن أياً من ذلك، لم يؤدِّ إلى كسر الحصار. كما ركزت الحركة في اتصالاتها، ليس على توضيح موقفها فقط، وإنما كان المهم بالنسبة لها أن تقول للعالم إنها لن تستسلم للمناخ الدولي المعادي والضاغط، على الرغم من إدراكها لتعقيدات هذا الوضع الدولي، سواء من حيث وجود طرف فلسطيني بيدي، وما زال، استعداداً للتنازل أمام موقف حماس غير المرضي للمجتمع الدولي، أو دور "إسرائيل" أيضاً على المستوى الدولي.

الورقة الثانية :

حماس وفتح ومنظمة التحرير، شقاء الأخوة

صقر أبو فخر⁸

يحار الباحث في التاريخ السياسي المعاصر للحركة الوطنية الفلسطينية في تفسير المعادلة المتعكسة الطرفين التي تكشف كيف أن الأهداف الكبرى للشعب الفلسطيني كانت تتضاءل باستمرار، وتتجه نزولاً، في الوقت الذي كان النضال الفلسطيني يشتد ويتجذر ويحقق الكثير من التقدم. أي أن الأهداف كانت تتراجع بالتدريج، بينما الخط البياني للجهد الثوري يتجه صعوداً بثبات. ففي سنة 1965 مع انطلاقة "العاصفة" كان البرنامج السياسي لحركة فتح هو برنامج التحرير الكامل لفلسطين من البحر المتوسط إلى نهر الأردن. وفتح، آنذاك، لم تكن إلا مجموعات متناثرة غير مرئية من مقاتلي حرب العصابات. وفي السنة 1971 بعد أن اشتد عود الثورة الفلسطينية، ولا سيما بعد معركة الكرامة في سنة 1968، وبعد أن تمرست بالحن السياسية المتعددة في الأردن ولبنان، ظهر في التفكير السياسي الفلسطيني فكرة "الدولة الفلسطينية" على الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي أدنى من شعار التحرير الكامل لفلسطين. وقد كانت هذه الفكرة تحتاج إلى حدث كبير ليخرجها من حال القوة إلى حال الفعل. وجاءت حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 لتجعل من هذه الفكرة برنامجاً سياسياً اكتسب شكله النهائي في صيغة "برنامج النقاط العشر" أو "البرنامج المرحلي" الذي وافق عليه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الـ 12 في القاهرة سنة 1974. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية، بفصائلها المتعددة، قد رسّخت وجودها في تلك الحقبة، وصارت لاعباً مهماً في سياسات المنطقة ولا سيما في الفترة التي أعقبت خروجها من الأردن ومشاركتها في حرب 1973، ثم اعتراف العرب بها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني في قمة الرباط 1974، واعتراف معظم دول العالم بها أيضاً بعد خطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة في السنة نفسها.

⁸ باحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.



ومع ذلك فإن السنة 1988 التي أذاع فيها ياسر عرفات وثيقة الاستقلال بعد اندلاع الانتفاضة الأولى، شهدت أيضاً الاعتراف بالقرار 242. وعلى هذا الغرار تدهورت البرامج السياسية من برنامج الاستقلال سنة 1988 إلى خط مدريد في سنة 1991، ثم إلى إعلان المبادئ في أوسلو سنة 1993، فألى خريطة الطريق سنة 2002. لماذا كانت الأمور تجري على مثل هذا النحو؟ هل هي الواقعية؟ أم أن الاصطدام بالواقع يرغم الحركات السياسية على الاستجابة لهذا الواقع، وإلا فإنها ستخسر ما راكمته من أوراق؟ ولعل العودة قليلاً إلى الوراء من شأنها أن تمنحنا أداة منهجية لإعادة تقييم السلوك السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية، فبين 1965 و1970 قاتلت الفصائل الفلسطينية، كلها تقريباً، تحت شعار "كل شيء أو لا شيء". وكانت النتيجة السياسية "لا شيء". وبين 1970 و1974 مارست منظمة التحرير الفلسطينية القتال والعمل السياسي والدبلوماسي في الميدان العربي ومع دول العالم الثالث والدول الاشتراكية، فوفقت على تخوم تحقيق إنجاز سياسي ما، لولا اندلاع الحرب الأهلية في لبنان. ومع ذلك تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية من اقتحام المجال الدولي باقتدار بين 1974 و1988، غير أنها لم تحصد إلا الوعود. وحاولت بين 1988 و1993 استثمار أوراق الانتفاضة، ثم تحويل هذه الوعود إلى حقائق واقعية فكانت النتيجة اتفاق أوسلو.

إن عدم الفهم الواقع السياسي يجعل السياسة الواقعية أمراً مستحيلًا. فمثلاً، إن برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع، وهو واحد من الأهداف المرحلية للشعب الفلسطيني، ما زال ممكناً وجديراً بالسعي نحوه، لكنه يحتاج لتحقيقه إلى سياسة واقعية تماماً. إلا أن عدم فهم الواقع السياسي، وحدود هذا الواقع، يجعل من هذا الاحتمال أمراً محالاً وغير ممكن، لأن التجاهل المتماذي للحقائق السياسية وسوء القراءة السياسية الصحيحة للواقع يغيب السياسة، ويفسح في المجال لهيمنة "اللاسياسة" في العمل الثوري⁹.

إن جميع الحركات السياسية تعدل برامجها وتكتيكاتها ومواقفها بحسب الأحوال المتبدلة، وبحسب فهمها لموازن القوى المتغيرة باستمرار. وحركة حماس واحدة من الحركات السياسية التي اصطدمت بالواقع في الحقبة الأخيرة، وكان عليها إما

⁹ هناك من يعتقد، استناداً على مروييات وأحاديث ضعيفة، أن "إسرائيل" ستزول في سنة 2017 أو ربما 2027. وهذا الضرب من التفكير خير برهان على التفكير اللاسياسي واللاواقعي. انظر على سبيل المثال: يوسف الأسطل في حوار مع قدس برس نقلته مجلة الأمان، بيروت، 2005/9/2.

أن تتشبث بالمرحلة الرومانسية، أو أن تنتقل إلى المرحلة الواقعية بجدارة. والخيار الأول سيورثها الفشل بالتأكيد مثلما صارت إليه حال التجربة الأفغانية والتجربة السودانية. أما الخيار الثاني فسيرتب عليها بعض الإرباك والاضطراب، وهو شأن لا بدّ منه في جميع الأحوال.

إن الحركات الإسلامية ليست فاشلة بالضرورة كما هو شائع في بعض الكتابات التحليلية. لكنها فشلت، حتى الآن على الأقل، في تقديم طراز معاصر من الحكم. ولعل السبب كامن لا في تكوين هذه الحركات بذاتها، بل في الواقع نفسه، أي في عدم إمكان الوصول على أهدافها، ومنها تأسيس الدولة الإسلامية مثلاً. وتقدم التجريبتان الأفغانية والسودانية أفضل برهان على هذه الفرضية¹⁰. وأبعد من ذلك، فإن معظم الحركات السياسية الإسلامية تبدو غير قادرة على التحول من حركات مقاومة إلى سلطة قادرة على إدارة شؤون المجتمع المعاصر بأفكار عصرية. وهذا ما حدث تماماً لحركة حماس؛ فانتقالها من القتال إلى السياسة¹¹، ومن العمل بين الناس إلى العمل على شؤون الناس، وهي ليست ذات تجربة في هذا الحقل، أوقعها في سلسلة من الإرباكات والتناقضات الجمة، وحتى الإحراجات السياسية. وقد تجلّى ذلك في الخلط بين البرنامج الانتخابي وميثاق الحركة، ثم في العلاقة بحركة فتح، علاوة على قضايا ذات حساسية عالية مثل التفاوض المباشر مع "إسرائيل" وغيرها.

قصور النظام السياسي:

النظام السياسي الفلسطيني ليس نظاماً رئاسياً واضح المعالم، وليس نظامياً برلمانياً على الإطلاق. إنما هو نظام مختلط، والصلاحيات الدستورية موزعة بين رئيس السلطة ورئيس الحكومة، مع أرجحية لرئيس السلطة. فإذا كانت الرئاسة منسجمتين، كأن تكونا من تيار سياسي واحد، فلا مشكلة عند ذلك في إدارة الشؤون العامة. غير أن المشكلات ستظهر بالتأكيد حينما تكون كل رئاسة منضوية في تيار سياسي مغاير. وتزداد المشكلات عندما يتعارض برنامج السلطة مع برنامج الحكومة. وهذا الأمر لم يحدث في الواقع الفلسطيني إلا مع الحكومة التي شكلتها

¹⁰ ثمة فارق جوهري بين التجريبتين الأفغانية والسودانية، وحتى الإيرانية، وتجربة حركة حماس. فالسودان وأفغانستان دولتان قائمتان. بينما يسعى الفلسطينيون إلى تأسيس دولة لهم، وهذا الأمر يجعل حماس حركة تحرر وطني ذات أيديولوجية إسلامية.

¹¹ السياسة هنا تعني إدارة شؤون المجتمع في الداخل، وإدارة مصالحه في الخارج.



حماس في سنة 2006، والمعروف أن الحكومة في النظام السياسي الفلسطيني هي مؤسسة دستورية، لكنها أدنى، بالترتيب، من المرجعية الأعلى التي هي منظمة التحرير الفلسطينية. وغرابة الحال في الوضع الفلسطيني أن المؤسسة الدنيا لا تعترف، تماماً، بالمرجعية العليا، حتى الآن على الأقل، تتحفظ عن النظام الأساسي الذي تألفت الحكومة بناء عليه. وربما لأول مرة في تاريخ الديموقراطيات الحديثة يكون فيها برنامج الحكومة مخالفاً للنظام الأساسي الذي يقوم الدستور مقامه في البلدان الطبيعية. ففي فرنسا حدث مرة أن الانتخابات أسفرت عن صعود جاك شيراك اليميني لرئاسة الحكومة، وكان مختلفاً مع رئيس الجمهورية الاشتراكي فرانسوا ميتران. وقد تعطل الكثير من وسائل الحكم. وربما يحدث ذلك في أي دولة أخرى برلمانية، أي أن يكون رئيس الحكومة مختلفاً مع رئيس الجمهورية. لكن من المحال أن يكون برنامج الحكومة مختلفاً مع دستور الدولة.

لقد جرى تفصيل هيكل النظام السياسي الفلسطيني ليستوعب الحركة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أي ليستوعب فتح والفصائل الأخرى والشخصيات والمؤسسات ذات الحضور. لكن، بانضمام حماس إلى هذا النظام السياسي بعد عشر سنوات على أول انتخابات تشريعية (1996/1/20) صار الهيكل القديم غير ملائم لاستيعاب حركة حماس. وكان لا بد من إعادة الهيكلة بالضرورة. وفي سياق الجدل المحتدم حول هذه العملية، وبدلاً من أن يكون الحوار الديموقراطي هو القاعدة، انفجرت الصراعات على الصلاحيات والمؤسسات، وتطاير النظام السياسي برمته.

لقد اعتقد البعض، مع تأليف إسماعيل هنية حكومته الأولى في سنة 2006، أن النظام السياسي الفلسطيني قد شرع في التطور من حالة شبه الاحتكار في المرحلة السابقة، إلى حالة المشاركة، الأمر الذي يشير إلى قدر من التقدم ولو خطوة واحدة إلى الأمام. غير أن ما جرى في غزة في حزيران/ يونيو 2007 برهن عن أن مثل هذا الاعتقاد مجرد وهم، وأن الواقع الفلسطيني لم يتطور كفاية ليستوعب التعددية والمشاركة في السلطة.

ومنذ البداية، كان هناك خلط في الخطاب السياسي لحركة حماس بين ثلاثة عناصر مشتركة ومفترقة في آن: فتح والسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد تعاملت حركة حماس مع هذه العناصر الثلاثة كأنها واحد إلى حد كبير. وهذا ما فعلته فتح أيضاً. ومهما يكن الأمر، فإن حماس لم تقدم نفسها، حتى سنة 2006، على أنها

حركة سياسية بديلة من السلطة الفلسطينية، لكنها تقدمت بأيدولوجية بديلة وتكتيكات بديلة أيضاً. أما بعد الانتخابات التشريعية فقد راحت حماس تسعى إلى أن تصبح حركة سياسية بديلة من السلطة بالفعل. ومع أن هذه الفكرة كانت موجودة دائماً، لكن قلما جرى التعبير عنها بوضوح، فقد أشار إليها موسى أبو مرزوق عندما سئل عن رغبة حماس في الوصول إلى السلطة بقوله: "نحن حركة سياسية. وأي حركة مثل حماس يجب أن يكون لديها طموح السعي إلى السلطة"¹². والواضح أن الموقف من السلطة كان يتأرجح باستمرار تبعاً للوضع السياسي المضطرب. فالشيخ أحمد ياسين كان موقفه في سنة 2002 مخالفاً لموقف موسى أبو مرزوق في سنة 2003؛ فهو يقول: "لا نؤمن أن هناك سلطة حرة في ظل الاحتلال. لذلك لا نفكر ولا نريد ولا نطلب سلطة في هذا الواقع"¹³. بينما محمد نزال يذهب بعيداً في الغلو ليقول: "السلطة الفلسطينية أصبحت مشروعاً آمناً لحماية إسرائيل"¹⁴. أما إسماعيل هنية فيطمئن الجميع عشية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة إلى "أن حركة حماس ليس سلطة داخل سلطة، ولا هي في مواجهتها، ولا فوق القانون، ولا تتنازع أحداً في ذلك"¹⁵. غير أن الأمور سارت على غير هذا المنوال. فقد تحولت حركة حماس، بالفعل، إلى سلطة تتنازع والسلطة السابقة على الصلاحيات. وهذا الأمر بديهي ما دامت حماس قررت الانتقال من حركة مقاومة تمارس القتال حيناً والتهديئة حيناً آخر، إلى حركة سياسية تمارس التهديئة أولاً والقتال حينما تتطلب الأحوال ذلك. وليس في هذا التحول نقيصة على الإطلاق، لكن هذا التحول المتدرج تسربل بالارتباك والتناقض المحير. وفي هذا المناخ السديمي غابت السياسة وحضر الخطاب التعبوي، وفي النهاية وصلت الأمور إلى سلطة برأسين. وبما أن سلطة برأسين غير ممكنة عملياً، فالممكن إذن سلطة بإقليمين. وهذه النتيجة هي أفضل تعبير عن غياب التفكير السياسي والاستعاضة عنه بالخطاب الشعبي. وتتحمل حماس وفتح معاً المسؤولية عن هذا المصير.

كان الموقف من الانتخابات التشريعية إحدى علامات الإرباك والتناقض لدى حماس، الأمر الذي أثر سلباً، منذ البداية، في علاقتها بالسلطة الناشئة وبحركة فتح

¹² جريدة الرأي العام، الكويت، 2003/12/13.

¹³ انظر: محمد أبو خضير في حوار مع الشيخ أحمد ياسين نشرته الرأي العام، 2002/6/7.

¹⁴ محاضرة في الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في 2002/10/7، ونشرت الرأي العام مقتطفات منها في 2002/10/9.

¹⁵ جريدة الحياة، لندن، 2005/8/14.



على حد سواء. ومع أن الشيخ أحمد ياسين ردد مراراً "أن الانتخابات هي الطريقة الوحيدة لمعرفة الممثل الحقيقي للشعب"¹⁶، إلا أن الحركة طالما ترددت في حسم هذا التأرجح. فالسيد إبراهيم غوشة شدد على رفض حماس المشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتي والمؤسسات الناتجة عنها¹⁷. وقاطعت الحركة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في 20/1/1996¹⁸. لكنها شاركت في الانتخابات البلدية سنة 2005، لتعود فتشارك في الانتخابات التشريعية سنة 2006. ولا بد من الإشارة إلى أن تأسيس السلطة الفلسطينية جاء في سياق تسوية أوسلو التي رفضتها حركة حماس. ففي دورته المنعقدة في تونس بين 10-12/10/1993، اتخذ المجلس المركزي الفلسطيني قرار تأليف السلطة. وقد رفضت حماس الاعتراف بالسلطة في البداية، ثم نظرت إليها كأمر واقع من دون أن تنخرط في مؤسساتها. ثم إنها لم تكن راغبة، في الأساس، في الالتحاق بالنظام السياسي الفلسطيني الذي كانت منظمة التحرير هي التعبير القانوني والتعاقدية والمؤسسي له. وفي الممارسة اليومية بذلت حماس جهداً لإعاقة نهج السلطة الناشئة في التسوية، وطالما استخدمت حماس العمليات الخاصة لإفشال الجهد السياسي للسلطة، ولا سيما حينما كان الأمر يتعلق بالتفاهم مع "إسرائيل" على هذه المسألة أو تلك. وفجأة، غيرت حماس موقفها، وانخرطت في النظام السياسي إياه، وقبلت الانتخابات التشريعية، ثم أصبحت هي الحكومة. إن "فقه الضرورة" صار، بالتدريج، أداة لتفسير، أو لتبرير، المواقف المتبدلة والمتناقضة أحياناً. وعلى سبيل المثال، فإن حماس التي رفضت الانخراط في النظام السياسي الناجم عن اتفاق أوسلو في سنة 1996، عادت لتشارك في الانتخابات التشريعية استناداً إلى القانون الأساسي للسلطة المنبثقة من إعلان المبادئ بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولمزيد من عدم الانسجام، على الرغم من التفسيرات المتعددة والتبريرات الكثيرة، فإن حماس وافقت على تأليف حكومتها الأولى بناء على خطاب التكليف الذي صاغه الرئيس محمود عباس والذي لا يشذ، إطلاقاً، عن الإطار العام لاتفاق أوسلو. وقبل ذلك، حاول بعض أعضاء حركة حماس الانخراط في المؤسسات الناشئة من اتفاق أوسلو، فأعلن عماد الفالوجي وإسماعيل هنية وخالد الهندي وسعيد النمروطي ترشيحهم لانتخابات 20/1/1996. لكن الثلاثة الأخيرين سحبوا ترشيحاتهم، واستمر

¹⁶ أحمد ياسين في مقابلة مع إحدى محطات التلفزة الإسرائيلية، 30/1/1989.

¹⁷ انظر: تصريحه لإبراهيم حميدي، الحياة، 7/1/1994.

¹⁸ أعلنت مقاطعتها الانتخابات قبل أربعة أيام فقط، وذلك في بيان للحركة أصدرته في 16/1/1996.

عماد الفالوجي¹⁹ مع عدد من الإسلاميين الذين فاز منهم في تلك الانتخابات سنة 2006. وكان محمود الزهار، آنذاك، ميلاً إلى المشاركة في هذه العملية. وهذا يعني أن رفض حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية سنة 1996 لم يكن يعبر عن رأي عقائدي، ولكنه كان يعبر عن موقف سياسي مرتبط بتقدير المصلحة آنذاك. ولهذا لم تُصدر "فتوى" بتحريم الانتخابات، بل أصدرت "قرارات" بالمقاطعة.

السلطة الموازية:

منذ ظهور حركة حماس في 14/12/1987 وحتى توقيع اتفاق أوسلو في 13/9/1993 يمكن حصر الخلافات بين حركة فتح وحماس في إطار التنافس بين تيارين سياسيين موجودين على أرض واحدة ومتعارضين في الوقت نفسه. ومنذ سنة 1994 فصاعداً أدار كل تيار تناقضه مع التيار الآخر بخطوات مدروسة بحيث لا يخرج الصراع عن قدرة كل فريق على التحكم به. ومع أن العديد من المشكلات ذات الطابع الأمني تفاقمت بعد قيام السلطة الفلسطينية في سنة 1996، إلا أن حضور ياسر عرفات كان يحول دون انتشار هذه المشكلات إلى المدى الذي تهدد فيه الأمن العام. لكن، في ما بعد، راحت حماس تؤكد نفسها كسلطة موازية للسلطة الفلسطينية ولا سيما بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في سنة 2005، وبعد رفض فتح الأخذ باقتراح حماس تأليف مرجعية عليا لإدارة شؤون القطاع²¹. ومارست حماس في تلك الفترة أدواراً تجحف بالمسؤوليات العائدة إلى السلطة مثل تسيير الدوريات الأمنية، والقيام بعمليات التفتيش والمداهمة، واعتقال المواطنين خارج القانون، وأخذ الحق باليد... الخ. ثم جاءت نتائج الانتخابات التشريعية في سنة 2006 لتثير قلقاً متزايداً في صفوف حركة فتح التي لم تمارس دور المعارضة في تاريخها النضالي والسياسي الطويل. وفي خضم هذه الوقائع المتلاحقة، لم تتمكن حماس (ولا فتح أيضاً) من إدارة هذا

¹⁹ أسس عماد الفالوجي "حزب الخلاص الوطني الإسلامي" في تشرين الثاني/نوفمبر 1995 في محاولة للتكيف مع النظام السياسي الجديد. لكنه فصل من الحركة في 10/12/1995 بعدما تغلب تيار المقاطعة.

²⁰ الستة الفائزون هم: عماد الفالوجي، وسليمان الرومي، ويوسف الشنطي، وموسى الزعموط، ووجيه ياغي، ومعاوية المصري.

²¹ هذا الاقتراح اعتبرته السلطة الفلسطينية انتقاصاً من مسؤوليتها، وافتتاتاً على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية.



التعارض بالأسلوب الديمقراطي وبالقدر الكافي من المسؤولية، بل تخلل ذلك انفلات غير محسوب على الإطلاق للروح القبلية والعشائرية، ما أرحى ظلالاً من الرثاثة الاجتماعية على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة. فإذا كانت أطراف في حركة فتح قد حاولت وضع العصي في دواليب الحكومة منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية، فإن حماس طالما مارست هذه العملية في السابق عندما كانت تقوم بإفشال العديد من الخطوات السياسية لحركة فتح بالجوء إلى العمليات الخاصة عند أي منعطف سياسي أو تفاوضي مهم. والأمر من الجهتين متشابه إلى حد بعيد، وهو غياب فكرة قبول الآخر، أي غياب المسلك الديمقراطي. وهذا هو إحدى علل النظام السياسي الفلسطيني والتجربة السياسية الفلسطينية.

في المجتمعات الطبيعية يجوز للمعارضة أن تعتمد إلى إفشال السلطة ما استطاعت. فهذا هو حق التنافس. أما في الحالة الفلسطينية حيث المجتمع برمته تحت الاحتلال، فإن مثل ذلك المسلك هو خطر أكيد على الوحدة الوطنية الضرورية لعملية التحرر الوطني. وإذا كانت حركة فتح قبلت، على مضض، هزيمتها في الانتخابات، ورفضت اقتراحات عدة بإلغاء نتائج هذه الانتخابات وإعلان حال الطوارئ، إلا أن حماس لم تتحمل معارضة فتح، بل أرادت إلغائها بالكامل في قطاع غزة. وهذا أمر خطر جداً، لأنه يمس، في الصميم، الوحدة الوطنية. ومنذ البداية خاضت حماس صراعاً مسلحاً ضد "إسرائيل"، وصراعاً سياسياً تنافسياً مع فتح. لكن، لاحقاً، في الوقت الذي كانت تمارس فيه التهدة مع "إسرائيل" بادرت إلى الحسم العسكري مع فتح. ومنذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية لم ترغب في تأليف حكومة وحدة وطنية بتاتا، بل رغبت دائماً في أن تكون فتح ملحقة بها، أي أن تتولى حماس الحقائق الأساسية، الأمنية والسياسية والخدمية، وتترك لفتح الحقائق التي تتطلب "تسليك" الألفية اليومية مع "إسرائيل". وهذا من المحال أن تقبل به فتح. فإذا كان من العسير الوصول إلى اتفاق مع فتح بتلك الشروط، فلماذا فشلت حماس في التوصل إلى اتفاق مع الفصائل الأخرى؟.

لقد حاولت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الانضمام إلى حكومة حماس الأولى، لكن هذا السعي لم يصل إلى خواتيمه الإيجابية حينما رفضت حماس الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني²². وهذا النقطة ما زالت تعيق الكثير من التفاهات حتى مع الفصائل الفلسطينية الأخرى.

²² انظر: عزام الأحمد في حوار مع مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 67، صيف 2006.

لنتذكر أن حماس اقترحت، عشية مؤتمر مدريد في سنة 1991 إنشاء "تحالف وطني إسلامي عريض" مواز لمنظمة التحرير، ففشل هذا الاقتراح، مثلما فشل في السياق نفسه اقتراح بعض الأطراف في المعارضة الفلسطينية، مثل "فتح - الانتفاضة" إنشاء منظمة تحرير فلسطينية جديدة. وجل ما تمكنت المعارضة من إنجازه آنذاك هو صيغة "الفصائل العشر" التي أعلن عنها في طهران خلال المؤتمر العالمي لمناصرة الثورة الإسلامية في فلسطين في 1991/10/22.²³ أما مشروع "تحالف القوى الفلسطينية" الذي جرى الحديث عنه في أيلول/ سبتمبر 1993 فتناثر جراء الخلاف على نسب التمثيل.²⁴

لم تتمكن حماس، عندما كانت في المعارضة، وحينما باتت في السلطة، من تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة الوطنية أرقى من الصيغة المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، مع أن حماس منظمة حديثة نسبياً، ولها الكثير من الملاحظات والتحفظات على المؤسسة القديمة، وتمتلك، علاوة على ذلك، أفكاراً لإعادة تفعيل المنظمة. لماذا، إذن، فشلت حماس في ابتداء صيغة أكثر حيوية وفاعلية للوحدة الوطنية، أكانت هذه الصيغة بالاشتراك مع فتح أو من دونها؟ ولماذا لم تتمكن من إقامة شكل جديد من الوحدة الوطنية مع بقية الفصائل، أكان من خلال الحكومة، أم من خلال الميدان السياسي؟
دونكم ما يلي:

ضد علمانية المنظمة:

تأرجح موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية سلباً وإيجاباً. فهي رفضت الاعتراف بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني. ورفضت، في البدايات، الانضمام إلى المنظمة بذريعة علمانيتها (إذن، لأسباب عقائدية). لكنها، لاحقاً، قبلت الانضمام إليها بشرط حصولها على 40% من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني²⁵ (إذن، لأسباب

²³ صدر البيان الأول للفصائل العشر في 1991/10/24. أما الفصائل فهي: حماس، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، حركة الجهاد الإسلامي، فتح - الانتفاضة، فتح - المجلس الثوري، الجبهة الشعبية - القيادة العامة، الصاعقة، جبهة النضال الشعبي، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري.

²⁴ عرضت حماس تأليف قيادة مركزية للتحالف من 40 عضواً، يكون لحماس 40% منهم وللـفصائل الأخرى 40% وللمستقلين 20%.

²⁵ طالبت حماس في مذكرة رفعتها إلى الشيخ عبد الحميد السائح في 1990/4/7 بأن يكون تمثيلها في المجلس الوطني ما بين 40% و50%، وأن تحصل على حقتها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها، راجع: الدراسات الفلسطينية، العدد 13، شتاء 1993.



عملية)، ووافقت قيادة حماس في إحدى المراحل بالانضمام إلى المنظمة إذا سحبت المنظمة اعترافها بالقرار 242²⁶ (إذن، لأسباب سياسية). الحقيقة أن هناك تباعداً أساسياً وتأسيسياً بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية. فحماس تتحفظ عن التزام م.ت.ف. فكرة الدولة العلمانية، لأنها تعتقد أن الفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة²⁷. وفي رسالة بعث بها الشيخ أحمد ياسين إلى حركة حماس قال إن المرحلة المقبلة التي تخطط لها "إسرائيل" هي تسليم قيادة المجتمع الفلسطيني إلى المنظمة، وبناء أسسه على العلمانية لمواجهة الإسلام والمسلمين²⁸. فإذا كانت حماس مناوئة للعلمانية، وهي كذلك، فهذا يعني أنها ربما تخوض صراعاً أيديولوجياً وغير أيديولوجي ضد الفصائل العلمانية مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية وحزب الشعب ومجموعات مختلفة من المنظمات الأهلية والسياسية.

إن هذا الموقف يعيق حماس عن التقدم نحو إرساء أسس متينة للوحدة الوطنية، ويحول دون إتمام تحالف جدي مع الفصائل غير الإسلامية. وهذا ما جرى الإفصاح عنه بفضيح الكلام إبان أحداث غزة في حزيران/ يونيو 2007، عندما وصف القيادي في حركة حماس نزار ريان بأن ما يجري في غزة هو "حرب بين الإسلام والعلمانية"، ووصف أعضاء حركة فتح بـ"الزنادقة".

بين برنامجين:

لا أجازف كثيراً في الاستنتاج إذا قلت إن حماس لم تفز في الانتخابات التشريعية الأخيرة بناءً على الأيديولوجية الإسلامية وحدها، بل استناداً إلى برنامج انتخابي معتدل أيضاً قوامه مكافحة الفساد وتقديم خدمات اجتماعية أفضل. وقد انحسر الناخبون عن فتح لا بسبب برنامجها السياسي بل بسبب سوء الإدارة وفشل اتفاق أوصلو في الوصول إلى إنجاز وطني يمكن الركون إليه²⁹. والبرنامج السياسي لحركة

²⁶ في اجتماعات الخرطوم، 1993/1/4، بين حماس وفتح بحضور ياسر عرفات وموسى أبو مرزوق وإبراهيم غوشة ومحمد صيام وعماد العملي وحسن الترابي قال إبراهيم غوشة إن حماس مستعدة للاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني مقابل سحب الاعتراف بالقرار 242، انظر: المصدر نفسه.

²⁷ انظر: "ميثاق حركة حماس"، الباب الرابع، الفقرة ج، 1988/8/18.

²⁸ مجلة الوسط، 1993/11/1.

²⁹ في استطلاع جرى بعد الانتخابات التشريعية قال 73% من الذين شملهم الاستطلاع إنهم يدعمون معاهدة سلام مع "إسرائيل" وحلا يقوم على أساس دولتين.

حماس ينص على أن حركة حماس حركة مقاومة. بينما برنامجها الانتخابي آثر الابتعاد عن السياسة؛ فلم يتطرق إلى منظمة التحرير الفلسطينية أو إلى حل الدولتين أو إلى قرارات الشرعية الدولية، واكتفى بالكلام على الشؤون الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية والمرأة... الخ، وهو ما لم تتمكن حكومة حماس من تحقيق أي جانب منه. لكن، ما هو جدير بالتنبيه عليه هو الخلط بين البرنامج الانتخابي وميثاق الحركة. فقد اعتبرت حماس أن فوزها في الانتخابات يمنحها الشرعية لتطبيق ميثاقها. وهذا أمر شديد الخطر على علاقاتها بالقوى السياسية الأخرى. صحيح أن الفوز في الانتخابات يمنحها الحق في تطبيق برنامجها الانتخابي، لكنه لا يمنحها أي شرعية في تغيير "العقد الاجتماعي" الذي هو أعلى من الدستور في حال وجود الدستور. وفكرة العقد الاجتماعي موجودة في "الميثاق الوطني الفلسطيني" المعلق، والموجودة في مشروع الدستور الفلسطيني المؤجل، وموجودة في بدهيات الفكر السياسي المعاصر، وهي أن المجتمع تعددي، والنظام السياسي يعكس هذه التعددية في مؤسساته الدستورية بحيث لا يمكن أي قوة سياسية أن تنقلب على هذا العقد بذريعة أن الناس يريدون ذلك من خلال الانتخابات تماماً كاستخدام الديمقراطية مرة واحدة؛ على غرار ما حدث في ألمانيا النازية وفي إيطاليا الفاشية، وهو أمر حدث مرة واحدة أيضاً، ولا يمكن أن يتكرر في النظم الديمقراطية. وفي أي حال، فإن الانتخابات التي منحت حماس شرعية تمثيلية، لا تمنحها، بأي وجه من الوجوه، شرعية فرض تصورها على المجتمع. فإذا كان الإسلام مبدأ إيماني، وفي الوقت نفسه أداة تعبوية، فإن الخلط بين البرنامج الانتخابي وميثاق الحركة سيحوّل الإسلام، في هذه الحال، إلى أداة حكم، وهو شأن ربما يجر حماس، بالتدرج، إلى الاصطدام بأجزاء من المجتمع. وللأسف، فإن بعض قادة حماس لم يتورعوا عن إثارة المخاوف في هذا الأمر؛ فقد أعلن محمود الزهار، جواباً عن سؤال يتعلق بتأسيس دولة إسلامية في غزة بقوله: "بالطبع نريد أن نفعل ذلك، لكن بدعم كامل من الشعب...". وبما أننا لا نملك دولة حالياً، فسنحاول تكوين مجتمع إسلامي". ورداً على سؤال آخر عن عدم مهاجمة "إسرائيل" في الآونة الأخير قال محمود الزهار: "نعم. في هذه اللحظة لا يمكننا أن نتعامل مع عدوين في الوقت نفسه"³⁰. وكان يقصد بعبارة "العدوين": فتح و"إسرائيل".

³⁰ محمود الزهار في حوار مع مجلة دير شبيغل الألمانية، نقلت جريدة الأخبار مقتطفات منه في 2007/6/25.



لنعترف إن خط التفاوض بحسب اتفاق أوسلو قد فشل منذ زمن طويل. ولننعترف أيضاً أن خط طرد الاحتلال بالعمليات الخاصة وحدها فشل أيضاً. وها إن المجتمع الفلسطيني قد بات اليوم بلا قيادة تاريخية مقتدرة بعد غياب ياسر عرفات، وبلا مؤسسات جديدة لخدمة هذا المجتمع، وبلا نظام سياسي واضح المعالم يحوز ثقة المواطنين. وفي خضم هذه الأحوال باتت حماس سلطة. وعليها مسؤولية إدارة المجتمع في جميع الأحوال ومهما تكن العوائق. وأعتقد أن من المحال أن تتمكن حماس من تولي شؤون المجتمع الفلسطيني وحدها حتى لو فازت لاحقاً بالرئاسة. ولا بد من المشاركة السياسية للجميع عاجلاً أم آجلاً. غير أن من الصعب جداً أن نتجه إلى المشاركة، أي إلى المزيد من الديمقراطية، بأفكار تستبعد الآخرين بذريعة العلمانية تارة، وبذرائع أخرى تارة ثانية. وفي هذا الميدان يكمن الاختبار الأخير لحركة حماس: إما أن تتجه إلى الوحدة الوطنية والانضواء في منظمة التحرير الفلسطينية، أو أن تنفرد بالمجتمع وحدها، وهذا هو الاستبداد بعينه. وأكثر ما يُخشى اليوم هو أن يتم تنفيذ شعار "إنما العاجز من لا يستبد".

الورقة الثالثة:

حماس والدائرة العربية

محمد جمعة³¹

ملاحظات بين يدي حلقة النقاش:

أضحت الأزمة السياسية الراهنة عصية على الحل، فلا فتح راغبة في هضم تآكل مكانتها في القيادة والسلطة، ولا حماس استطاعت ممارسة السلطة، بسبب احتكامها للعوامل والمحددات التالية:

أولاً: الأزمة الفلسطينية الراهنة، هي بمثابة إرهاصات لانتهاج مرحلة قديمة، هيمنت فيها حركة فتح على الأطر التنفيذية العليا للنظام السياسي الفلسطيني، سواء كان ذلك في عهد منظمة التحرير الممتد، أو في مرحلة ما بعد أوصلو وولادة السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994، وحتى تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية في آذار/مارس 2006، وولادة مرحلة جديدة يتم فيها وقف استئثار فتح بقيادة دفة القرار الفلسطيني، ويفرض عليها فيها مفهوم الشراكة السياسية مع أهم منافس لها في الساحة المحلية المتمثل في حركة حماس. والمشكلة أن إرهاصات الموت والولادة تلك، لا تقتصر فقط على أفول قيادة قديمة وولادة قيادة جديدة، وإنما تشمل أيضاً مجمل بنية الساحة الفلسطينية وشعاراتها، وأشكال عملها. والمشكلة أيضاً، أن هذا الأمر يتم من دون توافقات فلسطينية داخلية، ويتم كذلك في ظل تنافسات وصراعات بين القوى المعنية في هذه الساحة.

ثانياً: هذه الأزمة لا تطال فقط الخلاف السياسي البرنامجي، وإنما هي فوق هذا وذاك ترتبط بأزمة هاتين الحركتين فتح وحماس. فمشكلة فتح أنها وعلى الرغم من دورها الريادي لهذا العمل، فهي لم تنجح في خيار التسوية، ولا في تجربة بناء الكيان

³¹ كاتب مصري، مدير تحرير مجلة القدس، القاهرة، وباحث في مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.



الفلسطيني، وكذلك أخفقت في إدارة الانتفاضة، ولم تستطع التحكم بمسار المقاومة، ناهيك عن أنها، أي فتح، لم تستوعب المتغيرات الحاصلة في الساحة الفلسطينية، ولم تع أهمية إجراء مراجعة نقدية لبنائها وشعاراتها وطرائق عملها، لإدخال التجديد عليها. ومن ناحية حماس، فإن هذه الحركة لم تنجح في فرض صدقيتها في إدارة الوضع الفلسطيني، فهي لم تستطع الخروج من عباءة المعارضة، ومن الروح الشعراوية التي تمتلكها. وهي شكّلت حكومة السلطة في آذار/ مارس 2006، على الرغم من معارضتها لاتفاق أوسلو 1993، وقبلت بهذه المسؤولية على الرغم من ارتهان تلك الحكومة للمساعدات الخارجية، وكل ذلك وضع حماس في مأزق أيديولوجي وسياسي، أصرت هي على تجاهله طوال الفترة الماضية، وما تزال، بدعوى صدّ "التأمّر" على مكانتها.

ثالثاً: هذه الأزمة تأتي في ظلّ انسداد الخيارات السياسية للفلسطينيين؛ فخير المضي في عملية التسوية في ظلّ التملصات والالتفاتات والإملاءات الإسرائيلية، بات صيغة لـ "مضيعة الوقت"، في حين أن الإبقاء على الوضع الراهن بات بمثابة فرصة مناسبة لـ "إسرائيل" لفرض الأمر الواقع، من خلال التوسع في سياسة الاستيطان، واستكمال بناء الجدار العازل، والإمعان في تهويد القدس، وتأزيم الأوضاع الحياتية على الفلسطينيين، وتقويض الكيان الفلسطيني. أما التوجه لانتفاضة جديدة؛ فهو خيار صعب في ظلّ إنهاك حال الفلسطينيين طوال السنوات الماضية، نتيجة للممارسات الإسرائيلية، والصراعات الفلسطينية الفلسطينية، واستمرار الحصار. في حين أن الولوج في خيار المقاومة المسلحة يبدو خياراً باهظ الثمن في ظلّ الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة.

رابعاً: الأزمة الفلسطينية مرهونة، هذه المرة وأكثر من السابق، للعوامل الخارجية، بحكم ارتهان 160 ألف موظف للدعم المادي الذي تقدمه الدول المانحة (أوروبا، والولايات المتحدة، وكندا، واليابان... إلخ)، التي تحتضن الكيان الفلسطيني وفق معايير سياسية معينة، وضمنها التزام عملية التسوية مع "إسرائيل"، وليس أية عملية أخرى. كذلك الأزمة الفلسطينية باتت محكومة بالتطورات الدولية والإقليمية، خصوصاً بكيفية تنفيذ الإدارة الأمريكية لسياستها في المنطقة، من العراق إلى لبنان إلى إيران، وبكيفية تعاطي القوى الإقليمية الفاعلة من إيران إلى سورية إلى حزب الله مع هذا الأمر، وبمعنى آخر، فإن هذه الأزمة باتت محكومة بالصراع في الشرق الأوسط، وبالصراع على الشرق الأوسط، بين القوى المعنية، بحيث أنها باتت مرتبطة

بدرجة كبيرة، بما سيحصل في هذا الشرق الأوسط، وخصوصاً في لبنان والعراق، مما يصعب على القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية التحكم بهذه الأزمة، وإيجاد حلول مناسبة لها، ما يعني في التحليل الأخير أن محاولات الفلسطينيين لحل الأزمة أو السيطرة عليها لم تعد بأيديهم فقط. ومن كل ما سبق يمكن الاستنتاج بأن الأزمة الفلسطينية الراهنة لن تجد حلها بمجرد حوارات هنا أو اتفاقات هناك، على أهمية ذلك، وإنما تحتاج إلى معالجات ومعطيات وتحولات نوعية وتاريخية.

نص الورقة المقدمة:

صعود حركة حماس إلى قمة النسق السياسي الفلسطيني عقب فوزها بانتخابات كانون الثاني/يناير 2006 لم يكن بالمستجد قليل الأهمية، سواء على صعيد علاقات حركة حماس ومستقبلها، أو على صعيد طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وأحوال حركة التحرر الوطني الفلسطيني عموماً.

صحيح أن حماس خاضت قبل أن تتأقداً المعترك السياسي على هذا النحو، مسالك ودروباً وعرة، وتخطت في مسيرتها الكثير من الصعاب، إلا أن مشهد السلطة في تاريخ الحركة لا يمكن مقارنته بأي حال بما سبق.

فمقارنة المشهد الراهن بما سبق، لا يستقيم بحال، إذا ما نظرنا إلى حجم المستجدات والمتغيرات التي أحاطت مع مشهد غاية في الصعوبة والتعقيد، إلى الحد الذي يمكن معه القول ودون مبالغة: إن محدودية النتائج والحسابات لن تكون محصورة في سجل تلك التجربة، وإنما ستصاحبها في رسم نتائجها: إذ نجد الجذرية في التحولات، والضخامة في حجم التأثيرات، على نحو يمكن معه، وبلغه التحقيق التاريخي، وضع هذا الفصل في عداد المحطات الزمنية الفارقة، التي تفصل في رصيد حسابها الختامي ما قبلها عما بعدها.

أولاً: حماس وقرار المشاركة... مقاربات متناقضة ونتائج مورطة:

منذ البداية كان من الواضح، بالنظر إلى الحسابات الموضوعية، أن حماس سيعترض طريقها الكثير من التحديات، وأن بانتظارها إعاقات ومعوقات. بل إن حجم التداخل في مفاعيل العناصر والمحددات، لم يكن يسمح إلى حد كبير بالتجزئة، وحساب معادلة كل عنصر على حده، وإنما تشابكت وتداخلت، إلى حد التعقيد، العوامل الذاتية والموضوعية مع منظومة الجهوي والإقليمي والدولي.



ووفق التداخل السالف، بدأ وبشكل حتمي، أن حماس ستسير وهي تخوض غمار تلك التجربة، على حبل مشدود، وستضطر إلى المواجهة مع مقتضيات متعارضة، وهذا ما حدث بالفعل. فبين استراتيجية التحرير وواجب البناء، وكذا جدلية المقاومة أو الفتنة، وكذا جدلية البقاء أو الموت السياسي... بين كل ذلك وجدت حماس نفسها في اختيارات غاية في الصعوبة، تفاعل فيها بين السيء والأسوأ. ولم تكن تلك المواءمة العجيبة إلا تعبيراً عن إشكالية ومأزق دخول حماس السلطة، التي أنشأتها اتفاقات رفضتها حماس.

بهذه الخصوصية أصبحت حماس في وضع سمته "الازدواجية" في مصادر الشرعية، والمرجعية القانونية لممارسة الفعل السياسي. وتلك الازدواجية جعلت حماس لحظة دخولها المجلس التشريعي داخل إطار "ضيق" على صعيد نشاطها في السلطة، ومتعارض في "مقاساته" السياسية مع أهدافها التكتيكية والاستراتيجية من خلال المقاومة، وهنا بدأ أن حماس تعيش تناقضاً بين "الإطار السياسي الذي تفرضه الاتفاقيات التي نظمت وجود السلطة، وحددت أفعالها وصلاحياتها"، وبين "الأهداف التي تسعى إليها، وعلى رأسها تحرير كل فلسطين". من ذلك على سبيل المثال، ما جاء في البند الرابع من المادة 18 من اتفاقية واشنطن المعقودة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بتاريخ 1995/9/28، أنه لا يجوز للمجلس التشريعي، ولا حتى لرئيس السلطة إصدار تشريعات تلغي القوانين السارية المفعول، أو الأوامر العسكرية الإسرائيلية، أو تلك التي تخالف الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين. وكذلك الفقرة السادسة من المادة نفسها أعطت للجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية المشتركة، صلاحية الاعتراض على القوانين والتشريعات! وبذلك تكون صلاحيات المجلس التشريعي في حدود ما حددته وضبطته الاتفاقات الموقعة. أكثر من هذا، أن ولاية المجلس التشريعي تتعلق بما ينقل للسلطة من صلاحيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فليس للاجئين الحق في الانتخاب، ناهيك عن أن آلية انتخابات أهالي القدس كما بينها المادة السادسة من البروتوكول الخاص بالانتخابات، تشير إلى لجنة إشراف مشتركة مع الإسرائيليين، وبآلية تصويت تتم بطريقة غير مباشرة من خلال مكاتب البريد، أي أشبه بتصويت سكان فلسطينيين في أرض أخرى، بل وحتى تعداد المقدسين المشاركين في العملية الانتخابية يخضع لضوابط إسرائيلية.

كل تلك الإشكاليات كانت تتناقض مع التصريحات المتفائلة التي تحدثت بها

قيادات حماس عشية اتخاذ قرار بخوض انتخابات التشريعي، والتي كانت تتحدث عن إمكانيات لتغيير قواعد اللعبة، و"تسخير" التشريعي؛ لتعزيز المقاومة الفلسطينية ومنع التنازلات السياسية. بل إن تلك الإشكاليات بدأت وكأنها بمثابة ألغام أرضية تنتظر لحظة وصول حماس إلى محطة التشريعي كي تنفجر في وجهها!.

وهو ما كان "يبشر" ومنذ البداية بأن دخول حماس للتشريعي لن يكون محفوفاً بالورود، وأن محاولة حماس المزج بين الفعل السياسي والعسكري من خلال ممارسة المقاومة، وكأنها ليست في البرلمان. وممارسة استحقاقات البرلمان وكأن المقاومة لا تؤثر على ذلك... هذه المعادلة من الصعب، إن لم يكن من المستحيل تمريرها، لأن وجود الحركة في التشريعي يلزمها أن تكون جزءاً من المعادلة السياسية، شاءت ذلك أم أبت، وجزءاً من منظومة ملزمة بأن تكون فيها ضمن استراتيجية التسوية.

والغريب أن قيادات حماس التي كانت تدرك حجم تلك الإشكاليات أصرت بين يدي قرار المشاركة على التمسك برفض تحول الحركة إلى حزب سياسي؛ على الرغم من أنها تمارس الحزبية السياسية بكل مكوناتها في حالة دخولها للتشريعي، بدعوى الحفاظ على المقاومة، مع أن الحفاظ على المقاومة ربما يتطلب العكس، إذ إن الإشكالية ليست بالتسمية، بقدر ما هي مرتبطة بالدور الذي تؤديه الحركة، أو أحد أجهزتها.

وإفراز حزب سياسي، على سبيل المثال، كان سيمكن حماس من تفادي أي إفرازات سلبية لتجربة التشريعي، بحيث لا تنعكس على مشروع المقاومة وبالتالي على القضية ككل. كذلك وجود الحزب السياسي كان سيعطي ميزات للحركة، من حيث توليد الانضباط الحزبي، وتجميع شخصيات أكاديمية وشعبية مؤثرة، وليست بالضرورة حركية، وهذا بالضبط ما كان سيجعل حماس وجسدها التنظيمي أكثر انشغالاً بمعادلة "المقاومة والاحتلال" من انشغالها بمفاعيل السياسة والمجتمع، والأهم أنه سيحمي مشروع المقاومة من أي صور سلبية، وأضرار مستقبلية قد تلحق بالحركة نتاج إغراءات السلطة المورطة.

وليت الأمر اقتصر على ذلك فحسب... بل تفاقت إشكاليات المشهد وازدادت تعقيداً لحظة إعلان نتائج الانتخابات... فبينما قصدت حماس من المشاركة ممارسة التكتيك السياسي في إطار المعارضة الخانقة، فإذا بنتائج الانتخابات تصل بحماس إلى قمة النسق السياسي اضطراراً لا اختياراً، لتجد حماس نفسها قبالة أغلبية ساحقة تجبرها على ممارسة السلطة وهي لم تنتهياً بعد. وبدلاً من أن تسعى حماس



إلى دفع وجوه أكاديمية ومستقلة لقيادة السلطة، بما يؤدي إلى تخفيف أعباء السلطة واستحقاقاتها السياسية، دفعت حماس بقيادتها وصفها الأول نحو المراكز الأولى في قيادة السلطة.

وكان معنى هذا أنه لم يعد هناك من خيار أمام حماس سوى السعي نحو توسيع إطار السلطة ليتناسب مع أهدافها، وإحداث تغييرات في نمط مفاهيم قيام تلك السلطة وأهدافها وأسسها، لتطوير الأداء باتجاه طرح رؤية سياسية جديدة، وصفها خالد مشعل باللغة والممارسة السياسية الجديدة، مع السعي كذلك لإقامة حالة "مزاجية" دقيقة بين ممارسة المقاومة وممارسة أعمال السلطة. وكان اللافت أنذاك من جهة حماس، أنها سعت منذ توليها مسؤولية السلطة إلى تثبيت التهدة التي كانت قد وافقت عليها قبل الانتخابات بفترة، وكان المقصد من ذلك أن تصبح التهدة إطاراً سياسياً رسمياً لاستمرار المقاومة في ظل ممارسة السلطة، ناهيك عن أنها كانت بسعيها هذا توجه رسالة لطمأنة الأطراف الخارجية والداخلية حول سلوكها وهي في السلطة.

بيد أن الأطراف الخارجية خصوصاً "إسرائيل"، والولايات المتحدة، وأوروبا، والدول العربية، والأطراف الداخلية مثل حركة فتح، اندفعت بعد فوز حماس بأغلبية المقاعد البرلمانية لمواجهة حادة معها لتحويل "خطتها القائمة على المزاجية بين الحكم والمقاومة"، إلى "تناقض" ومازق ذي طبيعة استراتيجية بين ممارسة السلطة وممارسة المقاومة. لتجد حماس نفسها تحت الضغط، أو أمام حل في اتجاه واحد هو التخلي عن المقاومة لصالح البقاء في السلطة.

وهنا ووجهت حماس بخطة مقابلة من القوى الداخلية والخارجية، استهدفت تطويع إرادتها داخل السلطة ضمن حدود اتفاقات أوسلو وفاقها، كما استهدفت إجبارها على حل مشكلة المزاجية، بعد تحويلها إلى مازق، بتحويلها لحالة تنتصر فيها حماس للسلطة على حساب المقاومة.

وفي هذا الإطار امتنعت القوى السياسية الداخلية لا سيما حركة فتح عن مشاركة حماس في الحكومة، أي رفضت تغطية السلطة الحمساوية، فيما تحركت الأطراف الخارجية لمنع حدوث اعتراف دولي بحكومة حماس، ومنع وصول الأموال والمساعدات... الخ. ولم يتأخر الإسرائيليون على الصعيد العسكري، إذ باتوا يشنون الاعتداءات الواحدة تلو الأخرى، وأغلقوا المناطق الفلسطينية بشكل شبه دائم لمنع وصول الغذاء والدواء، ولتشديد العقاب على الشعب الفلسطيني على اختياره

لحماس، ولجعله عنصر ضغط عليها. والحال هذه، شهدنا صداماً وصراعاً بين استراتيجيتين: حماس تستهدف توسيع إطار السلطة باتجاه يتجاوز سقف أوسلو والتزاماته الضاغطة، بينما المتنفذين من حركة فتح، و"إسرائيل"، والولايات المتحدة، وبعض الأنظمة العربية يستهدفون محاصرة حماس بالسلطة لإجبارها على الاعتراف بـ"إسرائيل"، والالتزام بالاتفاقات الموقعة معها، ونبذ خيار المقاومة.

وتتابعت الأحداث والصدمات بين حماس والتيار الانقلابي في حركة فتح حتى وصل الأمر إلى لحظة الحسم العسكري خلال الفترة من 8-14/6/2007، وما تبعها من إجراءات مضادة من قبل قيادة السلطة متمثلة في أبي مازن والفريق المتنفذ في فتح، لتتقسم على إثرها أراضي السلطة الفلسطينية سياسياً، بين بقايا حكومة الوحدة الوطنية في غزة بإدارة حماسية، وحكومة طوارئ في الضفة الغربية بإدارة فتحاوية.

ومن الطبيعي أن تتباين الرؤى تجاه تجربة حماس التي ما تزال فصولها تتوالى بعد، وتتنوع التوقعات بشأن مآل تلك التجربة، لكن ما يعيننا في هذا المقام، بعد تلك المقدمة التي طالت بعض الشيء، الوقوف على أداء حماس عربياً وإسلامياً.

ثانياً: حماس والسلطة... من منطق الثورة إلى منطق الدولة:

شكل انتقال حركة حماس إلى خانة ممارسة السلطة والحكم أمراً فاصلاً على صعيد قضية العلاقات الخارجية. إذ إن علاقات حركة تحرر وطني تختلف بكل تأكيد عن علاقات نظامية بين الحكومات أو الجهات الرسمية. فبينما يتاح في الحالة الأولى مساحة أوسع من التحرك أو التعبير صراحة عن المبادئ والمواقف والثوابت، تتسم حالة العلاقات الخارجية الرسمية بقدر أكبر من القيود ومراعاة اعتبارات أخرى. هذا الخلاف بين منطق الثورة ومنطق الدولة، يوضح كيف أن حماس بممارستها للسلطة دخلت خبرة جديدة، في بعض جوانبها على الأقل، وهذا أمر لا يخلو من مزايا، بقدر ما لا يخلو أيضاً من محاذير.

فقد أتاحت تلك التجربة الفرصة لحماس لإدخال قدر من التغيير في نمط إدارة العلاقات الخارجية الفلسطينية الذي ساد منذ بداية عقد التسعينيات، والذي اتسم عموماً بمحاولة القفز على الترتيب الصحيح لدوائر الحركة الخارجية. بدليل تقديم متطلبات تمتين العلاقة مع الولايات المتحدة على حساب العلاقة مع أطراف دولية أخرى. وليس المقصد هنا هو السعي لإغلاق باب العلاقات الفلسطينية الأمريكية أو حتى



توتيرها، وإنما فتح الباب أمام مبدأ "تنويع العلاقات الخارجية" بشكل يسمح بزيادة القدرة التساومية في العلاقات مع الولايات المتحدة. لا سيّما وأن ثمة مؤشرات واضحة على وجود حالة من التملل إزاء السياسة الأمريكية في أنحاء مختلفة من العالم. وحالة التقارب الأمريكي الراهنة مع بعض العواصم الأوروبية الرئيسية، وكذلك محدودية النتائج التي تمخضت عنها زيارتا قادة حماس لروسيا، لا تنفيان أبداً تلك الحقيقة، مثلما لا تنفيان كذلك ما تشي به حالة التملل هذه، عن استعداد بعض الأطراف الدولية، في حدود معينة، إلى "إزعاج" السياسة الأمريكية، وانتقاد تفرداها. المقصد إذن أن صانع القرار الخارجي الفلسطيني يحتاج بالفعل إلى تنشيط علاقاته بالقوى الآسيوية كالصين والهند، ودول أمريكا اللاتينية مثل: فنزويلا، والبرازيل، والأرجنتين، وكوبا، وبعض دول القارة الأفريقية؛ مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا. لكن حماس وعلى أهمية هذه الدائرة الدولية، يبدو أنها لم تكن قد استعدت بعد، أو بلورت تصوراً ما لخريطة علاقاتها أو تحالفاتها على صعيد تلك القوى الدولية، وكيفية الاستفادة منها.

وعلى العكس من ذلك، بدت حماس، ومنذ لحظة تسلمها مسؤولية السلطة، وكأنها تملك رؤية أكثر تبلوراً فيما يخص العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، كونها سعت منذ البداية إلى استعادة دعم عمقها العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، وهذا ما يمكن إدراكه من اهتمام قادة الحركة بالقيام بجولة خارجية شملت دولاً عربية وإسلامية: مصر، والسعودية، وسورية، وقطر، وليبيا، والسودان، والبحرين، والإمارات، والكويت، وعمان، واليمن، وكذلك تركيا، وإيران، بمجرد فوزها في الانتخابات التشريعية.

وخلال تلك المرحلة، منذ لحظة إعلان نتائج الانتخابات، وحتى لحظة الحسم العسكري في غزة وما بعدها، لم يستمر أداء حماس على وتيرة واحدة، وإنما اختلفت طبيعة الأداء الحمساوي على هذا الصعيد، باختلاف طبيعة المرحلة. ويمكننا في هذا السياق أن نفرّق بين ثلاث محطات رئيسية؛ الأولى: إبان فترة حكومة حماس من آذار/ مارس 2006 وحتى آذار/ مارس 2007. والثانية: خلال الفترة التي استمرت فيها حكومة الوحدة، أي من آذار/ مارس 2007 وحتى الثامن من حزيران/ يونيو لحظة اندلاع المواجهات العسكرية في غزة. والثالثة: من لحظة الحسم العسكري وما بعده.

المرحلة الأولى: حكومة حماس والدائرة العربية:

كان من الواضح منذ أن بدأ إسماعيل هنية مشاوراته لتشكيل الحكومة عقب فوز الحركة بالانتخابات، أن الحركة تبحث عن معين قوي يساعدها، خاصة في ظل التهديدات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية بفرض الحصار على الشعب الفلسطيني، ولهذا قامت قيادة الحركة في الخارج بجولة خارجية شملت إحدى عشرة دولة عربية بالإضافة إلى تركيا وإيران، حيث عكست تلك الزيارات رغبة حماس في إحلال الدعم الاقتصادي العربي والإسلامي (الرسمي والشعبي) محل الدعم الدولي، بهدف توسيع هامش المناورة أمام الحركة، وهي تخوض غمار تجربة جديدة.

ولا شك أن تبدل المواقع في صناعة السياسة الفلسطينية، فرض من الناحية الموضوعية على كل من حماس والأنظمة العربية المعنية إعادة ترتيب لعدد من القضايا، ولهذا كان من الطبيعي ألا تظل أو تتجمد علاقات حماس بالأنظمة العربية عند سابق مستواها، بل طرأت عليها تطورات رفعت من الرغبة في تبادل وجهات النظر وجهاً لوجه، وربما للقبول الجزئي المتبادل المؤقت على الأقل.

لكن ثمة إشكاليات تحكمت في درجة انفتاح حماس على الأنظمة العربية أهمها: أن حركة هذه الأنظمة تخضع لمحددات وعوامل داخلية وخارجية من بينها: التوافق الرسمي العربي على المضي في عملية التسوية كخيار استراتيجي، والحملة الأمريكية على "الإسلام السياسي" وقوى المقاومة عموماً، تحت ذريعة "مكافحة الإرهاب"، ناهيك عن أن بعض النظم العربية وهي تقارب حماس تأثرت بخصوصيتها السياسية المزمنة مع جماعة الإخوان المسلمين، التي تمثل المرجعية التنظيمية الأولى لهذه الحركة.

فمن ناحية التوافق الرسمي على خيار التسوية، بدت حماس كطرف مناوئ للتوجه العربي العام بشأن الصراع والتسوية مع "إسرائيل"، ولهذا لم تُكن معظم العواصم العربية ودّاً كبيراً للحركة، وإن كانت قد التزمت الصمت والحذر في التعبير عن هذا المكنون، أو اكتفت بتوجيه رسائل للحركة عبر اتصالات غير علنية أو رسمية.

ولأن حماس كانت على دراية فيما يبدو بالمعلن والمخبوء من المواقف العربية تجاهها، ولأنها في الوقت ذاته تدرك حجم العامل العربي في تحديد توجهات السياسة الفلسطينية، وإكساب أو سحب الشرعية الدولية بالنسبة لأية قوة في النظام الفلسطيني، فقد التزمت بدورها التعامل مع الأنظمة العربية في حدود هذا الإدراك. وكانت هذه معالجة حكيمة منها بحيث أنها لم تطلب من محيطها العربي سوى ما

يستشعر إمكانية التجاوب معه. ومن المحتمل أن تكون حماس وحكومتها قد أضمرت امتعاضاً أو مرارة، من الاصطفاف العربي خلف توجهات الحصار، الذي ضربته عليها، وحرّضت الآخرين عليه، الولايات المتحدة و"إسرائيل". لكن دبلوماسية حماس لم تعتمد إلى التشهير بهذا الموقف، ولا حاولت تأليب الرأي العام العربي ضده، رغم معرفتها بالتعاطف الشعبي معها.

وحتى عندما بدا أن دولاً عربية رئيسية تسعى إلى التحرش بحماس أو تقتعل أزمات معها، أو أن هناك جهات إقليمية ضالعة في محاولة توتير علاقة الحركة بكل من مصر والأردن، عالجت حماس الأزمة بروية، ولم تسع إلى التصعيد الإعلامي. بدا ذلك واضحاً خلال أزمته "خلية حماس" التي اتهمت فيها السلطات الأردنية حركة حماس بمحاولة إدخال أسلحة داخل حدود المملكة، وتعرّض أمن المملكة للخطر. والثانية عندما اتهمت وزارة الداخلية المصرية أربعة فلسطينيين (بينهم شقيقين من حركة حماس) بالتورط في تفجيرات "دهب" في سيناء في 2006/4/24.

فتجاه الأزمة الأولى اكتفت حماس بنفي التهمة عن نفسها، وابتعدت إعلامياً عن كل ما يفاقم الأزمة. كما طالب رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، عبر وسطاء، العاهل الأردني بالتدخل شخصياً لاحتوائها. وقام هنية وبرفقته وفد قيادي من حماس بزيارة منزل رئيس مكتب التمثيل الأردني لدى السلطة في غزة، معلناً استنكاره وإدانته وحركة حماس، للتهديدات التي تعرض لها الدبلوماسيون الأردنيون في غزة.

وتجاه الأزمة الثانية، سارعت حماس بإيفاد وزير الداخلية سعيد صيام إلى القاهرة، وهناك التقى مدير المخابرات عمر سليمان، ووزير الداخلية حبيب العادلي وواعد بتحري الأمر.

في كلتا الحالتين قدمت حماس نموذجاً "لكظم الغيظ" مع الذين تجاهلوا مكانتها الجديدة غداة الانتخابات، وأثرت الاصطبار والتروي، رغم المدى البعيد الذي ذهبت إليه بعض الأنظمة العربية في مقاطعة الحركة، والانصهار التام في المطالب الأمريكية المتشددة حيال التعامل معها مالياً وسياسياً.

حماس وجدل المحاور الإقليمية:

مع استمرار مقاطعة حكومة حماس سياسياً واقتصادياً، والمدى البعيد الذي ذهبت إليه بعض الأنظمة العربية في مقاطعة حماس، والانصهار التام مع المطالب

الأمريكية والإسرائيلية، كان طبيعياً أن تتوجه حماس نحو الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طالبة الدعم المادي بشكل يخفف من وطأة الحصار الاقتصادي عليها. لكن ومع زيادة النفوذ الإقليمي لإيران، وحديث بعض الزعماء العرب عن "مخاطر الهلال الشيعي"، فضلاً عن الصراع الأمريكي الإيراني على خليفة البرنامج الإيراني، بدت المنطقة وكأنها قد انقسمت بين محورين: محور المعتدلين، ومحور المتشددين بحسب التسمية الأمريكية. ومع أن الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على لبنان لم تكن العامل الذي أطلق هذه الحالة من الاستقطاب السياسي الحاد، الذي شهدته الوضع الإقليمي في المنطقة، إلا أنها أخذته إلى حدود بعيدة في حدة الاصطافاف بين معسكرين وموقفين، وفي هذه الأثناء جادل البعض في علاقة حماس بإيران بحيث بدت حماس خلال ذلك وكأنها محسوبة على المحور الإيراني - السوري.

والحاصل أنه وباستثناء موقفها من العملية الاستشهادية الذي نقدتها حركة الجهاد الإسلامي في تل أبيب في نيسان/ أبريل 2006، وذهاب حماس بعيداً في "تبرير وتسويق" تلك العملية (وكان يسعها آنذاك عدم الإدانة فقط، لا أكثر ولا أقل من ذلك) دون أن تكون على يقين إذا ما كانت تلك العملية المثيرة للالتباس، قد اندرجت تخطيطاً وتوقيتاً وتمويلًا، في سياق الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، أم أنها واحدة من "الأعراض الجانبية" للصراع الإيراني - الأمريكي على خلفية برنامج طهران النووي.

وربما كان يتعين على حماس أن تدرك أن تلك العملية في أهدافها ووظيفتها كانت موجّهة ضدها بالأساس، وتندرج في سياق رغبة "محور إيران - سورية" في تصعيد وتيرة التوتر في المنطقة، وتوجيه أكثر من رسالة في أكثر من اتجاه، في وقت سعت فيه حماس نحو تثبيت التهدئة.

نقول، باستثناء الموقف من تلك العملية، نجحت حماس إلى حد كبير، ومن موقع السلطة أن ترسم بوضوح، الفواصل والتخوم التي تميزها عن هذين المحورين. وكان ذلك استمراراً لنهجها المعروف حتى قبل السلطة، والقائم على قاعدة سياسية بسيطة "تكتنير معسكر الأصدقاء، وتقليل معسكر الأعداء"، والابتعاد عن كل المحاور الطائفية والسياسية والإقليمية. وبذلك حافظت على مسافة مع الجميع، وخرجت من كل العصبية السياسية والحسابات الضيقة، واستطاعت بفضل ذلك أن تأخذ موقفاً متوازناً من مسألة الحرب العراقية ضدّ الكويت، ومن الحسابات الطائفية في لبنان والعراق، ومن التوترات المذهبية ما بين الشيعة والسنة، والمشاكل الحدودية بين كل الدول العربية.



حماس بعد السلطة كانت أكثر وعياً لرهانات سورية على استخدامها في مواجهة الضغوط الخارجية، وأدركت (أي حماس) أن استحقاقات الداخل الفلسطيني تتطلب منها الابتعاد قدر الإمكان عن اللعب بأي ورقة إقليمية من شأنها تأليب الأطراف العربية الداعمة ضدها، وفقدان تأييدها، أو على الأقل فقدان موقفها الحيادي. وبقدر ما راهنت سورية وإيران على استخدام ورقة حماس في تدعيم نفوذها الإقليمي، سعت أطراف عربية أخرى مثل السعودية ومصر؛ لفك الارتباط بين الطرفين، أو على الأقل على مستوى التأثير، وهو ما تنبته إليه حماس، وتعاطت معه بواقعية بعيداً عن المفردات "العنترية".

المرحلة الثانية: حماس وحكومة الوحدة والانفتاح العربي:

واقعية حماس تلك، وعدم شروطها بعيداً عن السربين العربي والفلسطيني برزت بين يدي اتفاق مكة، ثم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وكان ذلك مبعث ارتياح عربي نسبي كبير إلى سياسات الحركة، التي بدت كالمؤثر على نفسه، الذي تنحى جانباً كي يفسح الطريق أمام القضية الوطنية وفك الحصار فلسطينياً، وكذا لتهيئ فرصة أخرى للحاضنة العربية التي دخلت آنذاك (لا سيما الموقف السعودي والمصري) مرحلة جديدة اختلفت عن مرحلة سنة 2001 حتى أواخر صيف 2006، وكان هذا انعكاساً لما حدث من تغير في ميزان القوى في غير مصلحة واشنطن وتل أبيب، والأهم في مصلحة قوى المقاومة والممانعة فلسطينياً ولبنانياً وعراقياً وعربياً وإسلامياً. إلى جانب ما واجهته الدول العربية من تدهور خطير تمثل في تعمق الانقسامات الداخلية، والعربية - العربية وأخطرها كان إثارة الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة. الأمر الذي دفع إلى مجموعة خطوات؛ لتدارك التدهور ومعالجة الفراغ الناجم بسبب الاختلال في ميزان القوى، نتيجة سلسلة الإخفاقات الأمريكية - الإسرائيلية.

تمثلت الخطوات المذكورة بقاء مكة ثم بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ومن ثم وضع مسألة تفكيك الحصار على رأس الأجندة العربية والفلسطينية، وتبعها مساعي سعودية لإنجاح حوار لبناني - لبناني (لم يكتب لها النجاح). وأخرى موازية لمصالحة سعودية - سعودية، وتحسين العلاقات المصرية - السورية. وأخيراً وليس آخراً عقد قمة عربية في الرياض أُلقيت فيها خطابات غير مألوفة سابقاً، مثل التعرض لاحتلال العراق، وللتدخلات الخارجية في المنطقة وضرورة أن تتولى الدول العربية المبادرة وتستعيد

تضامنها، وتدرأ الفتن الداخلية والانقسامات العربية - العربية، وتحسين العلاقات العربية - الإيرانية، والتي بدأتها مفاوضات سعودية - إيرانية ناجحة نسبياً. وفي خضم تلك الخطوات الإيجابية نجحت حماس من خلال اتفاق مكة، وبعد سنة من المقاطعة والتحفز العربي عن التعامل معها، سواء لحسابات عربية خاصة أو لحسابات دولية، في الحصول على الشرعية العربية الكاملة، شرعية الأنظمة، وكانت تلك خطوة مهمة لحماس لتصبح لاعباً إقليمياً مهماً. كذلك نجحت حماس، وبعتراف عربي أيضاً في فرض مفهوم الشراكة في القيادة، على حركة فتح، بحيث لم تعد حماس جزءاً من المشهد الفلسطيني، وإنما أصبحت جزءاً لا يتجزأ من القيادة الفلسطينية وصناعة القرار الفلسطيني.

لكن هذه الخطوات العربية التي كان يفترض بها أن تشق طريقاً في المنطقة ينقذها من التدهور ومخاطر الانقسامات الداخلية، ويبعد التدخلات الخارجية، أو يسد الفراغ الناجم عن هزائم أمريكا و"إسرائيل"، حملت موقفاً سلبياً مشوهاً، سواء من جهة ما سُمي بإعادة إحياء مبادرة السلام العربية وتفعلها، بدلاً من أن يشدد الخناق على حكومة أولمرت وإدارة بوش، وفرض التنازلات عليهما، أو من جهة عجز العرب عن تصديع الحصار المطبق على الحالة الفلسطينية في ثوبها الوحدوي الجديد. ولا شك أن هذه الانتكاسات أثارت لغطاً داخل حركة حماس حول ما إذا كانت تنازلاتها ومرونتها ذهبت بلا ثمن، وما إن كان من الأجدى النكوص عنها إلى برنامج حماس قبل التعديل. وخلال ذلك بدا لبعض الوقت أن تيار الاصطبار والتروي، ومحاولة استدراك نواقص اتفاق مكة، عبر حوارات مضافة في القاهرة، كانت له الغلبة في تضييق الحركة، إلا أن أحداث الحسم العسكري في غزة أكدت بعد ذلك أن تجاوب الحركة مع جهود القاهرة لجولة حوار فلسطيني شامل، لم يكن أكثر من تكتيك أو وقت مستقطع، وأن الحركة كانت قد قررت بالفعل امتلاك زمام المبادرة وأخذ زمام غزة بيدها.

المرحلة الثالثة: حماس ومشهد الحسم العسكري في غزة:

ما قامت به حركة حماس في قطاع غزة خلال الفترة ما بين 8-14/6/2007 لا يمكن اعتباره بأي معنى انقلاباً ضد الشرعية. ذلك أن الشرعية الدستورية والسياسية في الأراضي الفلسطينية تقوم سواء في الرئاسة، أو في المجلس التشريعي، أو في حكومة الوحدة الوطنية على الطرفين معاً. ومن هنا يصعب القول بأن أحدهما قد



انقلب على نفسه بالانقلاب على الشرعية، التي يعدّ كل منهما طرفاً أصيلاً فيها، إلا إذا اعتبرنا أن التقاتل والكرّ والفرّ بينهما حول الأجهزة الأمنية، هو ذلك المقصود بالانقلاب كما ذهب البعض. وهنا يكمن الخطأ الفادح في التحليل والموقف، فالأجهزة الأمنية ليست هي جوهر مؤسسات الشرعية السياسية والدستورية والشعبية التي يستند إليها الطرفان ويشكلانها معاً، بل هي مجرد أدوات لضبط المجتمع وحماية أمنه الداخلي والخارجي، بالاستناد إلى تلك الشرعية، وهنا يظهر الخطأ الثاني في مقولة "الانقلاب" الرائجة، فإذا كانت الشرعية السياسية والدستورية موزعة بين فتح وحماس شعبياً ومؤسسياً، فلماذا يرى البعض، في سيطرة حماس على مقارّ الأجهزة الأمنية وبعض المقارّ السياسية في قطاع غزة "انقلاباً"، بينما لا يرى في سيطرة فتح على نظيراتها في الضفة الغربية "انقلاباً" أيضاً.

المقصد إذن، أن ما قامت به حماس في غزة لا يعدو كونه عملية حسم عسكري مع الأجهزة الأمنية، بل مع جهازين أمنيين هما: الأمن الوقائي والمخابرات، وليس مع جسم السلطة ككل، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن السلطة يمكن اختصارها بعدد من أجهزتها الأمنية.

وإذا كان البعض ما يزال يرى أن مبررات الحسم الذي قامت به حماس ضدّ الأجهزة الأمنية محل جدل، فإن الموضوعية أيضاً تقتضي عدم تجاهل المؤشرات المتزايدة منذ مطلع سنة 2007، على تبلور مخطط عمل كانت تتعهد قطاعات أمنية في جسد السلطة، بدعم مادي ولوجستي أمريكي، وربما أوروبي، وتعاون بعض الدول العربية، لتقويض نفوذ حماس في قطاع غزة. ناهيك عن أنه يصعب تجاهل حقيقة أن الأجهزة الأمنية بقيت كأنها إقطاعيات مستقلة، بعد أن عجزت أو فشلت كل التفاهات الفلسطينية الداخلية، بدءاً من اتفاق القاهرة، إلى وثيقة الوفاق الوطني، وصولاً إلى اتفاق مكة وبرنامج حكومة الوحدة الوطنية، في إخضاع تلك الأجهزة لقرار الحكومة الفلسطينية، بغض النظر عن هوية الحكومة، وهوية وزير داخليتها. ولا ننسى في هذا السياق كيف هدّد أحمد قريع رئيس وزراء السلطة السابق في سنة 2005 بالاستقالة، إذا لم تتوقف كل مظاهر الانفلات الأمني التي تسببت بها تلك الأجهزة، ناهيك عن الشهادة التي أدلى بها اللواء نصر يوسف وزير الداخلية الأسبق، أمام المجلس التشريعي يوم 2005/10/19، عندما أكد على أن قيادات بعض الأجهزة الأمنية المدعومون من الخارج، ولا يستجيبون لتعليماته، وبأن هناك مرتكزاً قوياً داخل تلك الأجهزة لصالح تلك القوى الخارجية.

لكن، ومع التسليم بكل تلك المعطيات التي تصب في خانة التأييد لما أقدمت عليه حماس، وتفنيدها كل أو بعض الانتقادات التي وجهت إليها، بعد إقدامها على تلك الخطوة، إلا أن ذلك لا ينفى في الوقت ذاته أن حماس ربما أغفلت اعتبارات عربية وإسلامية كثيرة وهي تتخذ قرارها بحسم معركة غزة، ربما يمكن معه وصف هذا القرار بعدم الرشيد، أو التعجل على غير ما هو معروف عن الحركة من ضبط النفس، وإنضاج الخطوات، والتحسب لمواطني الأقدام.

فمشاهد غزة وأحداثها وتوابعها ألحقت بالمقاربة العربية لحماس، العديد من الجوانب السلبية، وأعدت إلى الواجهة من جديد التخوفات والأراجيف التي توارت نسبياً تجاه الحركة في العواصم العربية، بعد أن بدت حماس وكأن لها أجدنتين؛ ظاهرة وباطنة. فهي كانت تحاور في القاهرة، وتجأ بالشكوى من ممارسات "تيار الإفشال" الفتاوي، وتعطيله لبرنامج حكومة الوحدة، فيما أظهرت الأحداث أنها كانت في الوقت ذاته تعد العدة لأخذ زمام غزة بيدها، دون انتظار نتائج الحوار ووساطة القاهرة.

وليس باليسير بالنسبة للموقف من حماس أن تشعر القاهرة بهذه الازدواجية إلى حدّ المخادعة. ثم أن العواصم العربية عموماً لديها ما تتحفظ به إزاء العنف الذي تستخدمه بعض جماعات الجهادية السلفية في الداخل، وليس ثمة ما يحول الآن دون بسط هذا التحفظ ليمتد إلى حماس، على محمل أنه نموذج قد يحتذى. وبالتداعي المنطقي سيجد المرجفون بأجندة حماس ما يتكئون عليه في دعوتهم لعزلها، بزعم أنها لا تعرض نموذجاً مغايراً. وليس بلا مغزى أن تقفز آنذاك عبارات "الظلامين"، "حماسستان" إلى صدارة المشهد الإعلامي المرئي والمقروء في العديد من العواصم العربية، وعلى ألسنة المعلقين والسياسيين من المعسكر المناوئ لحماس وفريقها السياسي في المنطقة، في محاولة لتصوير غزة وكأنها "أفغانستان" جديدة، ولتجويف المجتمع الدولي من وجود "حماسستان" كـ"قاعدة فلسطينية" تهدد الأمن القومي المصري، بل والأمن والسلام العالمي!.

صحيح أن قيادة حماس في غزة كان خطابها مترناً لحظة مشاهدة السيطرة، بيد أن التصرفات الانفعالية والثأرية من قبل بعض أفراد حماس قللت من فاعلية الخطاب الحمساوي، وأدت لنتائج عكسية في مراحل السيطرة على مقرات الأجهزة الأمنية. وعلى الرغم من حماس لم تكن تقصد الانقلاب على معطيات واقع غزة السياسي والاجتماعي، لكن إيضاح رسائل حماس لم يكن كافياً سياسياً وإعلامياً.



فسياسياً ربما لم تمارس حماس اتصالات كافية مع الدول العربية المعنية لا سيما مصر والسعودية، بهدف توضيح الصورة، وتقديم الأعذار الكافية، وربما لا نذهب بعيداً إذا قلنا أنه كان من الأنسب أن يكون الفرقاء الآخرين في حركة فتح المناكفون "لتيارات الإفشال" لتجربة حماس جزءاً من خطة الاتصالات.

أما إعلامياً، فكان يجب أن تمارس فضائية "الأقصى" التابعة لحماس فلسفة إعلامية أخرى في تغطية المشاهد، غير تلك التي اتبعتها بالفعل، بحيث تبعد عن إثارة المشاعر، وتقلل من استعراض مشاهد القوة.

والواقع أنه ما يثير الأسى والدهشة في الوقت ذاته، أن كل مشاهد الممارسات الانفعالية والثأرية التي بثتها وسائل الإعلام في أركان المعمورة الأربع، جاءت نقلاً عن فضائية الأقصى، لا من وسائل الإعلام المعادية لحماس! مما يؤكد أنه لم تكن هناك ثمة استراتيجية إعلامية جرى اعتمادها من قبل حماس بالتزامن مع اتخاذ قرر الحسم العسكري، هذا في الوقت الذي دخل فيه الإعلام ساحة المعارك العسكرية بشكل عملي، وأصبح التخطيط لتلك المعارك يتضمن وضع خطط بالوسائل الإعلامية التي سيعتمدها كل فريق، ويتم أيضاً دراسة ردود فعل وتجاوب وسائل الإعلام مع توجهات الفرق المتصارعة، وقد يصل التقييم في بعض المراحل إلى أن العملية العسكرية ليست أكثر أهمية من الرأي العام الدولي، والتصورات الرائجة في وسائل الإعلام.

نقول هذا ونحن نعلم أن الأحداث في غزة كانت أكبر من قراءة العقل، لأن المشاعر كانت ملتهبة جداً في القطاع، بعد أن تحملت حماس الكثير، وقتل العشرات من أبنائها وعلمائها وقادتها أمام أعين أطفالهم، ومن ثم لم تكن السيطرة على فصولها متوفرة أو في متناول اليد. لكن ونظراً لفصلية تلك الأحداث وتوابعها السياسية والاستراتيجية فلسطيناً وعربياً وإسلامياً، فمن المهم استحضارها وتقليب أوراقها في إطار التقييم وقراءة المستقبل.

الأفق:

بيد أن ما سبق لا ينفى حقيقة أن الأطراف العربية بوارد السماح لحماس لاستدراك ما فاتتها، وأن الغضب العربي قابل للأقول، كون تلك الأطراف مدركة لصعوبة، بل لاستحالة، استبعاد حماس من المشهد الفلسطيني.

ولعل تأجيل لقاء العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد الله والرئيس الفلسطيني محمود عباس في عمان أوائل تموز/ يوليو 2007، يعد إشارة إلى عدم الرضا العربي

عن زهاب أبي مازن بعيداً وراء المتشددين في فتح، متسلحاً بالوعود والمساعدات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية.

فمحور "الاعتدال العربي" وإن كان قد أعلن عقب أحداث غزة، أنهم داعمون للرئيس الفلسطيني، وأكدوا على شرعيته، وعدّوا سيطرة حماس على غزة خروجاً عن الشرعية، إلا أنهم في الوقت ذاته تلمسوا أن ثمة تياراً في فتح يملك النفوذ، ويقود الملف الفلسطيني إلى حالة الفوضى. وهذا التيار كشف عن نفسه بعد اتفاق مكة. حيث إنه لا يحترم ولا يعبأ بالعواصم العربية، وأنه أقرب ما يكون لشركة أمنية يديرها المال الأمريكي - الإسرائيلي.

وانطلاقاً من هذه القراءة ترك العرب الباب مفتوحاً أمام أعذار حماس، وأعلنوا عن لجنة تقصي الحقائق، كما أطلق الرئيس المصري حسني مبارك دعوة مفاجئة عقب قمة شرم الشيخ الأخيرة، تدعو إلى ضرورة إعادة الحوار بين الفرقاء الفلسطينيين، كمخرج للأزمة وسبيل لإعادة الهدوء إلى المشهد الفلسطيني.

وإذا كان عباس قد أظهر تشدداً في رفض الحوار، وأدار ظهره للدعوات العربية التي طالبت به، مما يعني الإصرار على المضي قدماً في المخطط المرسوم، والمدعوم أمريكياً وإسرائيلياً، والقائم على الاستمرار في رفض الحوار مع حماس، بما يؤدي إلى إزاحتها عن المشهد السياسي والاجتماعي الفلسطيني، إلا أن ثمة عوائق موضوعية ستصطدم بتلك الرؤية، في مقدمتها الموقف العربي الراضع لوضع حماس في الزاوية الضيقة، وخنقها اقتصادياً وأمنياً، لأن مثل هذا سيناريو سيعرض دول "الاعتدال العربي" لمخاطر أمنية هي بأمرس الحاجة لتجنبها في هذا التوقيت. ذلك أن مشروع عباس المتشدد قد يولد انفجاراً في الضفة، واقتتالاً آخر بين الفرقاء، ومثل هذه الحالة تواجه بمخاوف واحترازات أردنية كبيرة، كما أن الضغوط على حماس أو حصارها، بما يؤدي إلى إخضاعها دور المرور بمرحلة انتقالية مما يولد فراغاً، يخدم وجود "القاعدة" في الأراضي الفلسطينية، وهو بديل غير مرغوب فيه سعودياً ومصرياً.

كما أنه لا يسع الدول العربية المعنية مساندة حصار غزة، لأن الأمر مرهون بضغط جماهيري شعبي وأخلاقي، وهذا مما لا ترغب به "دول الاعتدال العربي"، ناهيك عن أن ما يصدر عن حماس من دعوات إيجابية باتجاه الحوار، وإشارات توحى بشرعية أبي مازن، كل ذلك يمثل من وجهة تلك الدول فرصة سانحة لإدخال حماس في محضنها، أو على الأقل إخراجها من إشكالية إيران والمشروع النووي.



المقصد إذن أن الأجواء تشير في المدى المنظور إلى أن دول الاعتدال العربي، بالنظر إلى مصالحها، ستشكل ضغطاً على قيادة السلطة للذهاب إلى الحوار، وكذلك استثمار ما جرى من أجل بناء فتح جديدة مختلفة، تستطيع مواجهة نفوذ حماس، ولكن بشرط أن يتم ذلك بهدوء ودون الدخول في فوضى جديدة.

مراجع مختارة:

- منير شفيق، "في الوضع الدولي والعربي"، سلسلة كتب موازين، العدد 11، نيسان/ أبريل 2007.
- طلعت رميح، "بين السلطة والمقاومة... هل نجحت مزوجة حماس"، انظر: www.islamonline.net
- إبراهيم أبو الهيجاء، "حماس والتشريعي... جدلية السياسة والمقاومة"، انظر: www.aljazeera.net
- أمجد جبريل، "حكومة حماس وتحديات إدارة الصراع"، مجلة القدس، القاهرة، مركز الإعلام العربي، العدد 88، نيسان/ أبريل 2006.
- علاء النادي، "حماس وحسابات اليوم التالي"، مجلة القدس، العدد 86، شباط/ فبراير 2006.
- عبد الستار قاسم، "حماس والدوران في فلك الأنظمة العربية"، انظر: www.islamonline.net
- فهمي هويدي، "فتش عن المؤامرة في توتير علاقة حماس بالدول العربية"، جريدة الخليج، الإمارات، 2006/2/6.
- حسن نافعة، "مصر وحماس والحاجة إلى صياغة جديدة لأسس بعلاقة"، مجلة القدس، العدد 98، شباط/ فبراير 2007.
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- محمد خالد الأزعر، "حماس والعرب... علاقة على حد السيف"، مجلة القدس، العدد 103، تموز/ يوليو 2007.
- عريب الرنتاوي، "حماس... من تل أبيب إلى وزير ستان"، جريدة الدستور، الأردن، 2006/4/25.
- عمر عياصرة، "تشدد عباس ومشروع تصفية القضية الفلسطينية"، موقع

- جريدة العصر الإلكترونية، 2007/6/30.
- محمد جمعة، "اتفاق مكة... قراءة النزاعات السياسية وحدود الشراكة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، نيسان/ أبريل 2007.
- إبراهيم أبو الهيجا، "حماس وإيران"، انظر: www.amine.org
- ضياء رشوان، "إلى مشعلي الفتنة في فلسطين"، جريدة المصري اليوم، القاهرة، 2007/6/22.
- إبراهيم أبو الهيجا، "حذار من "ريجيم" غزاوي و "انتفاخ" ضفاوي"، انظر: www.islamonline.net
- بشير موسى نافع، "اتفاق مكة مؤشر على القدرات الذاتية للسياسة العربية"، جريدة القدس العربي، لندن، 2007/2/15.
- سعد محيو، "حماس تدفع ثمن "حمام أوسلو"، انظر: www.swissinfo.org
- عبد الإله بلقزيز، "وهن في علاقة القرار الفلسطيني بالمضي في الوضع العربي"، انظر: www.al-akhbar.com

مُعقَّب أول:

ماجد عزام³²

سوف أبدأ بنقاط منهجية سريعة، وقد سهَّل عليَّ الدكتور محسن صالح عندما وضع الجلستين الأولى والثانية في سلة واحدة، وزاد الأستاذ جابر سليمان الأمر سهولة، حين اقتبس عن أينشتاين، ليس هناك مانع من محاولة تقديم إجابات لأسئلة قد طرحت من قبل. النقطة الأولى: أننا عندما نتكلم عن حماس، فمهما كانت قراءتنا نقدية أو قاسية، ولكنني أعتقد مع ذلك أننا نتكلم عن الجزء الأكثر عافية في الجسم الفلسطيني المعتل. النقطة الثانية: أنا حزين على المستوى الشخصي والوطني لغياب فتحي أبو العردات، وزملائه، وأمل أن يشاركوا في الندوة المقبلة وأن لا نخسر أناساً آخرين. النقطة الثالثة: أنا مستقل ولست محايداً، كان بودي أن أقول أنا أقف على مربع منظمة التحرير ومربع الوفاق الوطني، ومع المقاومة والجهاد المدني من بلعين وحتى كرم أبو سالم.

أرغب أن أبدأ من التهذئة، على الرغم من أن البعض تعاطى معها بشكل منفصل؛ الهدنة كانت ضمن سياق وطني فلسطيني، لترتيب الساحة الفلسطينية بعد فاجعة غياب الرئيس ياسر عرفات، الذي تمحورت حوله المنظومة السياسية الفلسطينية. كانت هناك رغبة عند الرئيس محمود عباس الذي كان يشعر على الرغم من أنه فاز بـ 62% من أصوات الناخبين، بعد مقاطعة فئات واسعة للانتخابات الرئاسية، بأن الشرعية التي اكتسبها منقوصة، وأن الشرعية تكتمل بانتخابات تشريعية، كان يظن أنه فائز فيها حتماً. وكان هناك أيضاً تيار في حركة فتح هو التيار المهيمن أو المختطف للحركة، حيث كان يريد بعد غياب الرئيس ياسر عرفات شرعية لقمع المقاومة الفلسطينية. المقاومة، وتحديداً حركة حماس، كانت تريد أن تشارك في القرار، وأن تثبت نفسها رقماً صعباً على الساحة الفلسطينية، على الرغم من أنني أعتقد أن موضوع الأزمة كان حاضراً بشكل نسبي في كل الساحة الفلسطينية المأزومة. أما

³² مدير مركز شرق المتوسط للخدمات الصحفية.

السبب الأساسي لحضوره عند المقاومة، فهو كونها أوغلت في الكفاح المسلح أكثر من اللازم، ولم تتعاط مع المقاومة بمفهومها الشامل وبشكل استراتيجي، وركضت بأقصى سرعة في المسافة الأولى من الماراثون، ثم كانت مضطرة إلى وقفة وإلى تقديم تنازلات. لكن اتفاق القاهرة كان خريطة طريق كاملة، شمل الهدنة والانتخابات البلدية والتشريعية وإعادة بناء منظمة التحرير.

نصل إلى الانتخابات التشريعية، هذه الانتخابات كانت قراراً فلسطينياً، لكن ما لم يعرفه الكثيرون في البداية، أن الانتخابات التشريعية الفلسطينية كانت أيضاً قراراً أمريكياً. ففي نهاية سنة 2005 تبلورت قناعة في الإدارة الأمريكية، خصوصاً في مكتب ديك تشيني، نتج عنها وضع النواة الأساسية "لمحور المعتدلين" في ذلك الوقت بالذات، وتمّ النظر إلى الانتخابات التشريعية الفلسطينية كجزء من عملية إعادة ترتيب المنطقة، حيث استضافوا باحثين فلسطينيين وأصحاب مراكز استطلاعات، وقيل لهم إن فتح فائزاً حتماً. كان المخطط يضمّ الانتخابات، وتوجيه الضربة للمقاومين في لبنان، وتهميش وإضعاف سورية، بعد إزاحة ورقة المقاومة الفلسطينية واللبنانية، ثم الاستفراد بإيران أو توجيه ضربة لها. وهذا كله ضمن سياق تغيير استراتيجي أمريكي. القاعدة التي حكمت التفكير الاستراتيجي الأمريكي منذ سنة 2003، هي أن التغيير سوف يعمّ المنطقة انطلاقاً من العراق، انقلبت لصالح فكرة أخرى، هي أن التأثير إيجاباً على كل الأوضاع في العراق، سيتمّ انطلاقاً من مجموعة تغييرات ستحدثها أمريكا في المنطقة.

إذن، كان هناك قرار فلسطيني بإجراء الانتخابات التشريعية، وفي "إسرائيل" ما زال جدل كبير دائراً حتى الآن، وهو لو أن أرييل شارون كان موجوداً، هل كان سيسمح بإجراء الانتخابات ومشاركة حماس فيها؟ لكن أولمرت الضعيف ما كان ليجرؤ على الوقوف في وجه الإدارة الأمريكية. أجريت الانتخابات، وأقول إن المقارنة بين عامي 1996 و2005 فيما يتعلق بمشاركة حماس، لها علاقة بالقولب المسبقة التي يوضع فيها الإسلاميون أحياناً، وربما لها علاقة بنوع من الكسل الفكري أو الذهني عن الإسلاميين، إذ يسهل دائماً الميل إلى هامش الاتهام بالعمالة والكفر. إن الأطروحة السياسية بحاجة إلى عصف فكري، لماذا قاطعنا، ولماذا شاركنا، وللأسف الشديد، بعد عشر سنوات من محاولة إضفاء الطابع الشرعي على انتخابات 1996، تحدث الدكتور نزار ريان في فترة الأحداث الأخيرة، فقال إن مشكلتنا مع العملاء ومع العلمانيين، وها نحن مرة ثانية أمام هاجس العمالة والكفر بعيداً عن العصف



الذهني والخلاف السياسي. أجريت الانتخابات التشريعية، وفي رأيي كان قرار حماس بالمشاركة قراراً صائباً. وعلى الرغم من أنه كان من المفترض أن تكون الانتخابات حجراً يحرك المياه السياسية الفلسطينية الراكدة، لكنها كانت في بعض أوجهها مظهراً من مظاهر العلة؛ فقد أجريت وفق نظام انتخابي هجين، فرض فئوياً، على الرغم من أن فئات واسعة في الشارع الفلسطيني كانت تريد نظاماً نسبياً بالكامل. أخطأت حماس كحركة كبيرة عندما قبلت بالمنصفة ولم تصرّ بشكل قاطع على النظام النسبي. والمشكلة كانت في حركة فتح، على الرغم من أن أبا مازن أصرّ على النظام النسبي، فإنه فشل كقائد في فرض نفسه، وظنّ التيار الشاب في فتح أن القائمة النسبية سوف تجعل أبا مازن يضع الحرس القديم، أو ما بقي منهم، الذين نقلوا ولاءهم لأبي مازن، في رأس القائمة إلى جانب تيار دحلان. أجريت الانتخابات وأنا ما زلت مصراً على قراءة الانتخابات في نتائجها النسبية ونظام الدوائر الجغرافية، في النظام النسبي لم تحصل حماس على النصف بل حصلت على 44% من الأصوات، مقابل 41% لفتح. إن معلوماتي الموثوقة والمتواضعة تقول بأنه حتى صباح الانتخابات، كان هناك قرار عند حماس بعدم المشاركة في حكومة وحدة وطنية مع فتح، على فرض أن حماس ستفوز بحدود 40% أو 45% فقط وليس بالأغلبية. وما لبثت حماس بعد ساعات من الانتخابات حتى قررت أن تشكل حكومة، وبعد هذا، ربما، إجابة على سؤال طرح سابقاً للأسف الشديد، لم يكن هناك تمعن، ولا قراءة، ولا عقل استراتيجي، يقرأ إمكانية وصول حركة المقاومة إلى السلطة. وهنا أعتقد أنه كان يجب التعامل وفق مستويين، أحدهما استراتيجي، والآخر تكتيكي، الاستراتيجي له علاقة بأن السلطة هي وليدة اتفاق أوسلو، وحتى لو أن الاتفاق مات، وهذا كلام فيه جدل كثير؛ فالذي "خلف ما مات" فالسلطة هي بنت اتفاق أوسلو، والسلطة موجودة نتيجة اتفاق أوسلو، ناهيك عن المنظومة الإقليمية والدولية التي تنظر إلى السلطة من منظار أوسلو. ويمكنك أن تتخيل ما الذي يعنيه أن تصل حركة مقاومة إلى السلطة من خلال أوسلو.

النقطة الأخيرة التي تعرض لها الأستاذ صقر أبو فخر، وتتعلق بروح الدستور والقانون الأساسي الفلسطيني، والعقد الوطني الموجود في الميثاق، حتى الذي تمّ تعليقه، على الرغم من أن تياراً مهماً في حماس كان مستعداً لأن يتعاطى مع هذا الأمر إيجابياً، لكن التيار الآخر الذي بدأ صغيراً في الحركة، وتحول إلى تيار كبير جداً، لم يكن مستعداً لأكثر من البحث عن دولة إسلامية، وإذا لم نصل إليها فإننا

لن نصبر حتى نصل، بل نقيم مجتمعاً إسلامياً وهو يوصلنا إلى الدولة الإسلامية. شكّلت حماس حكومتها على المستوى التكتيكي، وبعد شهرين تقريباً من المعاناة والعترات والقراءة التكتيكية الخاطئة؛ ففي هذين الشهرين كان التصريح الشهير: "إذا أقفلت أبواب الغرب تفتح أبواب الشرق". والتصريح الشهير أيضاً أو خطاب "الشاي والسكر" الذي فتح هلالاً كبيراً في الشارع الفلسطيني، أخشى أن يكون أغلق بخطاب "القبر والظفر" الذي كان منذ أيام. كان هناك تصريح أيضاً لوزير الخارجية آنذاك، في نهاية شهر أيار/ مايو على ما أعتقد مفاده أن حماس لن تشكل حكومة وحدة وطنية إلا عندما تنجح، على الرغم من أن التيار الذي كان مستعداً للقراءة الاستراتيجية في حركة حماس ما زال معافى حتى اليوم، وقد وصل بعد مائة يوم إلى القناعة بضرورة تشكيل وحدة حكومة وحدة وطنية.

في يوم توقيع الوثيقة أو قبلها بيوم، نفذت عملية كرم أبو سالم التي أسر فيها الجندي جلعاد شاليط. أنا متأكد تماماً أنه طوال الانتفاضة وحتى قبل ذلك، لم يكن هناك نقاش ذو طابع سياسي استراتيجي لأي عملية تقوم بها المقاومة الفلسطينية، حتى لو كانت هذه العملية ذات طابع استراتيجي، لكنني لا أعرف إذا ما طرح تأثير هذه العملية على أعضاء لحركة حماس موجودين في المجلس التشريعي، الذي يفترض أن يشكل نواة منظومة سياسية جديدة ومعافاة.

الآن في الأداء التكتيكي يمكن الحديث عن أداء معقول بعد التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني، كانت حماس منفتحة على توقيع اتفاق مكة وتنفيذه، وهي ربما انتظرت هذه الفرصة لكي تؤكد ما نعرفه جميعاً، أو يعرفه بعضنا، بأن حماس أبداً ما كانت ولن تكون جزءاً من محور، أو جزءاً عضويّاً من المحور الإيراني السوري، فلا بيئتها الطبيعية، ولا نشأتها، ولا عقلها السياسي، ولا قراراتها الجيوسياسية تسمح لها بأن تكون عضواً في المحور السوري الإيراني. وتمّ توقيع اتفاق مكة وقدمت حماس تنازلات على الرغم من أنني هنا ضد ما يقال عن عدم استلام حماس لوزارات سيادية، ولكن الحركة تنازلت على الخارجية والمالية والإعلام. وحتى أكون دقيقاً، فإن الجزء الأكبر من حماس تعاطى بشكل جيد وكان مستعداً لإنجاح اتفاق مكة.

في هذا الوقت، تدخلت أمريكا مرة أخرى لكي تحاول أن تعيد ترتيب ما "أفسدته" لحظة الانتخابات. تدخل الجنرال كيث دايتون، وبدأ الحديث عن ملايين، وبدأ الحديث عن تدريب حرس رئاسي، واستفزاز مستمر لحركة حماس من تيار، أياً كانت رؤيتنا له، فهو تيار يتمتع بحماية الرئيس محمود عباس وتغطيته؛ وهو الرئيس الشرعي



المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني. وأنا أعتقد أن دايتون لو صرف، كما يقال في "إسرائيل"، ثمانين مليون دولار، وليس ثمانية ملايين ما كان ليستطيع، لا هو ولا المرتزقة أن يهزموا حركة حماس؛ فالحركة قبل ذلك بوقت قصير، أوقفت قافلة حرس رئاسي قادمة من مصر بتغطية عربية، وجنرالات حماس لم يوقفهم شيء، فتشوا القافلة، وأخذوا ما أرادوا، أيّاً كان ما سيقوم به دايتون، لم يكن ليهزم حماس في غزة. لكن في ذلك الوقت، كان الجنرالات على الأرض يتعاملون مع الموضوع بشكل ضيق، ولا يرون أن العالم يمتد من فنزويلا حتى طنجة، بل يرون العالم من رفح حتى بيت لاهيا، ويقولون نحن أقوى من دحلان، ومن دايتون، ومن الحرس الرئاسي، ومن الأمن الوقائي، ونحن نملك الشرعية، فلم نصبر على ما يقوم به هذا التيار؟.

وللأسف الشديد في رأيي أنه لم يكن هناك قراءة استراتيجية، ويجب أن نتذكر أننا ما زلنا نتحدث عن الجزء الأكثر عافية في الجسم الفلسطيني المعتل. وهنا حصل جنون هروبي إلى الأمام أيضاً، في مكتب تشيني، إذ كان الأمريكيان يقولون، إذا نحن لم نستطع أن نزيح حماس بالحصار والمجاعة والحرب الأهلية، إذن نسلمها السلطة كلها في غزة، ونوجد نموذجاً آخر في الضفة الغربية، فإذا نجح، تكون حماس في مأزق مع الناس في غزة، وإذا فشل، تكون هناك تصفية حقيقية للقضية الفلسطينية. وهناك من حماس من يقول إن هذا المخطط كان موجوداً، السؤال، هل الرد على المخطط كان بحجم المخطط نفسه؟ أنا أعتقد أن الذي رد على المخطط هم العسكر، واعتقدوا، للأسف الشديد، أن عملية تحرير السلطة سياسياً في آذار/ مارس 2006، لا بد أن تكتمل بعملية تحرير عسكري في حزيران/ يونيو 2007. أنا أعتقد أن هناك شيء مهم جداً، أن نناقش لم وصلنا إلى ما وصلنا إليه في خطط، هناك خطط أمريكية، وأخرى إسرائيلية، لكن هناك غياب للمؤسسات السياسية الفلسطينية، وحالة اهتراء تعيشها هذه المؤسسات. هناك اهتراء عند حركة فتح وانقسام في داخلها.

وأنا أود أن أتحدث عن نقطة لا يتحدث عنها الكثيرون هناك عسكرة غير معقولة في قطاع غزة، هناك شباب في عمر الورود يعيشون منذ ست سنوات وهم لا يحتكمون إلا إلى السلاح، يعرفون التصرف فقط من خلال السلاح، هناك تقديس للسلاح والكفاح المسلح، بغياب أي تقديس لثقافة المقاومة. أنا استغربت جداً عندما رأيت أطفالاً في غزة، حديثهم عن السلاح، فقط، ليس هناك حديث عن ثقافة أو علم أو الذهاب إلى المدرسة، وهي كلها جزء مهم من المعركة الوطنية، وهي ما تربينا عليه، ولكنها لم تعد موجودة. وعندما يكون في حوزة آلاف الشباب في العشرينات، بنادق وأسلحة، يكون

هناك أزمة ذات طابع سياسي، أو دستوري، وعليه فمن الواضح، كيف ستكون طريقة الحكم، هناك الحصار، والضعف العربي، والتقاوس الدولي.

القاعدة التي تحكم العالم العربي والإسلامي، ما زالت صالحة، من لا يريد حماس، ولا يريد الإخوان، كختيار رئيس في العالم العربي والإسلامي، سيحصل على "تنظيم القاعدة"، والقاعدة خطر جدي في فلسطين، وأنا سأحكي عن قصة نقلها أحد القيادات في حماس، حيث التقى مع قادة وكوادر من كتائب القسام، وكان أحدهم يرتدي قلنسوة زرقاء، سأله القيادي عنها، فقال له "مزرق". لم يفهم القيادي ما معناها. فقال له أي اقتداء بالزرقاوي. إذا لم يكن هناك تعاط حكيم من قبل حركة حماس، وإذا لم يكن هناك تدخل عربي حقيقي، فستكون القاعدة قوية في غزة وفلسطين، وقد تصل إلى مرحلة يحصل فيها ما حصل في العراق، أي يكون هناك تسليح إسرائيلي أو أمريكي لمناضلين فلسطينيين لكي يقاوموا القاعدة.

المداخلات

شفيق الحوت:

أود أن أتعرض إلى ما لم يقل، وليس إلى ما قيل، فما قيل، قد نتفق وقد نختلف حوله، ولكل منا قناعاته. الأزمة يا إخوان ليست أزمة حماس ولا أزمة فتح، الأزمة هي أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية كلها، وأي فصيل يزعم أنه ليس أمام مأزق هو إما مختل عقلياً، أو أنه إنسان يفتري على الحقيقة بوقاحة. نحن لا عرفنا كيف نحارب، ولا كيف نفاوض.

فتح محتارة، وقائد فتح أبو مازن، لا يعرف ماذا يفعل غداً، إلا إذا جاءه اتصال من تل أبيب أو من واشنطن، لينظّم له جدول أعمال الأسبوع القادم. ليس هناك استراتيجية تفاوضية واضحة لدى الشعب الفلسطيني. صائب عريقات أصبح يظهر على الشاشة مبتسماً، وهو كبير المفاوضين، لمجرد أنه سمع من سكرتيرة أولمرت أنه هناك احتمال أن يعطي أولمرت موعداً لأبي مازن؛ للقاء بعد أسبوعين، وهذا اللقاء ميزته عن اللقاءات السابقة أنه ذو أفق سياسي!

الكفاح المسلح أيضاً موضوع يحتاج إلى بحث، أنا لا ألغي أيّ بعد من أبعاد النضال، ولكن الكفاح المسلح أسير للقيادة، وليس القائد أسيراً للكفاح المسلح. أسمع بألوية (...)، وألوية (...)، والآن ألوية فتح الإسلام، أي أن أيّ صعلوك فلسطيني أو منتحل صفة تقربه من مخيم فلسطيني صار نجماً من نجوم الشرق الأوسط. مضى 90 يوماً على أزمة نهر البارد، ولا أدري ما الذي استفاده الشعب الفلسطيني والإسلام مما جرى في الـ 90 يوماً الماضية في نهر البارد، غير أنه يوجد 50 ألف فلسطيني تجددت مأساتهم، واختفى مخيم بأكمله من الوجود.

كل تفكيري في موضوع فلسطين، كل مسؤول فلسطيني ينطق بكلمة وليس في ذهنه العرب الموجودون في الأراضي المحتلة سنة 1948، وأهلنا في الضفة والقطاع، وأهلنا في الشتات، إن لم يكونوا جميعاً في ذهنه عندما يتكلم فهو معرض للوقوع في الخطأ. أصبحنا بألويات مختلفة، وغداً في غزة، قد تختلف أولوياتنا بعد كل ما جرى، فيصبح إدخال كمية من المازوت إلى القطاع انتصاراً. أزمة العمل الوطني الفلسطيني لم تظهر بصعود حماس، بل كان هناك حديث عن دولة فلسطينية قبل

أن توجد حماس، وكسينجر كان يقول، هذه دولة لن نسمح بها؛ لأنها ستكون دولة عميلة للاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت، الآن هي عميلة لإيران، ودائماً الغرب والعدو سيجدون لنا بديلاً.

الآن فيما يتعلق بأطروحات البعض، يجب أن نتكلم أين نجحت وأين فشلت حماس، أولاً ما هو المعيار؟ نجاح بماذا؟ وفشل بماذا؟ صلب المأساة يا إخوان، وكم هي إغريقية هذه المأساة، أننا كلنا مهزومون، المنتصر مهزوم، وحماس ازداد همّها الآن بعد أن انتصرت عسكرياً في قطاع غزة، وأبو مازن أصبح في مأزق أكبر، إلا إذا كان سينتهزها فرصة لمزيد من الانطلاق نحو أي تسوية من أي نوع كان. وها أنتم ترون المعادلة الآن "الولد الشاطر ماذا سنعطيه في الضفة؟ والولد الشقي ما سيحل به في غزة؟" الآن أصبح شغل توني بلير الشاغل الاقتصاد في الضفة الغربية، حيث "الولد الشاطر"، أما الولد الشقي في غزة "فسوف نلعن والد والده"، وأخشى أن تفكر القيادات بعقلية ميدانية، إخواننا في الضفة والقطاع نسوا الخارج، نسوا أن الثورة الفلسطينية قامت لإعادة اللاجئين الفلسطينيين، الذي شرّد سنة 1948. نحن منسيون، أصبحنا نعدّ صفراً، ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني في الخارج، وإن لم تحلّ مشكلتنا، فلن تحل مشكلة الداخل، سنكون قد حللنا مشكلة "إسرائيل" وليس مشكلة الشعب الفلسطيني.

نقطة أخيرة، ما هي أولوياتنا الآن؟ لا أعرف، أنا رجل أعمل قليلاً في المجال الإعلامي هذه الأيام، وأنا لا أعرف ما هي أولوياتنا، قولوا لي ماذا أقول؟ ما هي أولويات الشعب الفلسطيني وقياداته؟ ضاعت البوصلة والأجندة عندي كفلسطيني، لم أعد أعرف ما هو برنامجي اليومي ولا برنامجي السياسي طويل المدى، لذلك يا إخوان نحن في سياق هذا البحث الجاد، يجب أن نستفيد منه؛ لإعطاء جرعة لكل إخواننا العاملين في الساحة الفلسطينية.

وأتساءل إلى متى ستظلّ الفصائل الأخرى تعيش على حساب فتح؟ ألا يأخذ هؤلاء مخصصاتهم من المنظمة، أين هي منظمة التحرير؟ إلى متى سيستمر ياسر عبد ربه، وعلي إسحق، وأبو إسماعيل، وأبو فلان يدعون أنهم يمثلون الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير؟ أتحدى الفلسطينيين الموجودين هنا أن يسموا لي خمسة من أعضاء اللجنة التنفيذية، من يمثل هؤلاء؟ والفصائل كلها ساكنة ومتواطئة؛ لأنه حتى المغالين من فتح، عندما يحشرون في زاوية النقاش يقولون، فتح لم توقع على اتفاق أوسلو، منظمة التحرير هي التي وقعت، وبالتالي أكون أنا في منظمة التحرير الخائن المنحرف.



يا أخي صقر أبو فخر، صحيح أن أبا مازن أخذ 60% من الأصوات، ولكن أين؟ هناك، هو يمثل السلطة، وهنا يجب أن ننتبه، وها نحن نعود للحديث عن المصطلحات، السلطة بلدية أو مجلس بلدي بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أما القضية الوطنية فهي منظمة التحرير، ولكن للأسف قيادة السلطة، ومن يعمل معها، طغوا على المنظمة.

تيسير الخطيب:

بات من لوازم الحديث أن نتكلم دائماً عن مرحلة الاستحقاقات، ولكن يبدو أن الوضع الفلسطيني دائماً أمام استحقاقات، الآن نستطيع أن نقول إنه لا بد لنا ونحن في مجلس يضم باحثين ومفكرين أن ننظر إلى أنه لا بد بعد فشل أوصلو، أصبح من الضروري إعادة تقييم تجربة المقاومة، ما لها وما عليها، وكذلك بعد فشل ما سمي بالمزاوجة بين المقاومة والسلطة، والتي أسالت دماء كثيرة في الشارع الفلسطيني. لا بد أن نتلمس رغبة الشعب الفلسطيني الذي يتمنى إعادة النظر في مجموعة من الرؤى التي حكمت الساحة الفلسطينية لفترة طويلة. لعل الوقت مناسب الآن لأن تولد تجربة ورؤية فلسطينية جديدة، دون أن يتمسك كل طرف بما تمسك به لفترات طويلة، وبما أثبت الواقع خطأه في مرات كثيرة.

هناك اعتقاد عن حماس وتجربتها، وما زال هذا الاعتقاد موجوداً في الشارع الفلسطيني، وهو أن حماس يمكن أن تلعب دوراً مهماً في الساحة الفلسطينية، على الرغم من بعض الأخطاء الاستراتيجية. وعلى الإخوة في حماس أن يستفيدوا من هذه القناعة من أجل الخروج أمام الشعب بنقد ذاتي موضوعي واضح وشفاف، سيكون في مصلحة حماس وفي مصلحة الشعب الفلسطيني. وأنا أقول بكل محبة أن التبرير لا يصنع سياسة، وأن السياسة الذكية لا تحتاج إلى مشروع ودفاع وتبرير واستدلالات، وأتمنى في المرحلة المقبلة أن نفكر معاً كفلسطينيين مع إخواننا العرب المهتمين في قضيتنا، وأن نعيد النظر في كل شيء. لا بد من إعادة النظر في كل شيء، ولا بد من التوقف على المسائل التي تصورهاها صحيحة، في رؤيتنا الوطنية والسياسية، وإعادة النظر في أوصلو، وفي تجربة المقاومة، والمزاوجة بين المقاومة والسلطة.

في النهاية أتمنى من مراكز الدراسات، ومركز الزيتونة الذي يلقي الكثير من الاحترام والتقدير، أن يشرع في تخصيص ندوات ولقاءات متعددة ومستمرة من

أجل بلورة رؤية فلسطينية جديدة، لا تتقيد بالوقائع السابقة في الفكر والممارسة في الساحة الفلسطينية. ولعلنا نهتدي إلى شيء يكون من ضمن الاحتمالات، لعله يكون التفكير في حل السلطة، أو التفكير في كيفية المقاومة. لا بدّ من تغيير لأن هذه المرحلة التي وصلنا إليها، على الرغم من أهمية المراحل السابقة، تمتاز بأن الشعب الفلسطيني اشتبك ببعضه في قتال ودموية وتشويه للصورة، كان من المفترض أن نبذل جهداً كبيراً حتى لا نصل إلى ما وصلنا إليها.

العميد (م) وليد سكزية:

سأترك الانتقادات التي وجهت إلى حماس بأن المقاومة والسلطة لا يلتقيان، والأفضل لها لو أنها بقيت مقاومة ولم تستلم السلطة، كما سأترك الانتقادات حول أدائها في السلطة ونظامها، وكلام آخر أرى أنها أقدر في أن تردّ عليه، لكن الانقسام في الشرق الأوسط ليس في الساحة الفلسطينية وحدها، الانقسام في كل موضع، أرادت أمريكا أن تجعل منه منطلقاً لدفع مشروعها في السيطرة على الشرق الأوسط. الانقسام موجود في العراق ولبنان وعلى الساحة الفلسطينية، وموجود على الساحة القومية للأمة العربية جميعاً.

أما فيما يتعلق بما ذكر حول الانقسام الذي حصل نتيجة صعود حماس إلى السلطة، أريد أن أضيف إلى ما تفضل به الأستاذ أسامة حمدان حول ظروف مجيء حماس إلى السلطة، أن أمريكا تبنت السلام المنفرد بالشروط الإسرائيلية كلها. وتذكر جيداً أنه في عهد نتنياهو كانت المفاوضات مع عرفات على 30% فقط من أرض الضفة الغربية، وكان الموقف الأمريكي إلى جانب "إسرائيل". وبفعل قوى الممانعة الراضية للتسوية بالشروط الإسرائيلية، وبفعل تحرير جنوب لبنان، وبفعل الانتفاضة التي قامت، انعقد مؤتمر القمة العربية في بيروت، وأجمع العرب على المبادرة العربية، أي الانسحاب حتى خطّ الرابع من حزيران/يونيو، فكان اجتياح الضفة الغربية، ومجزرة جنين، وكان احتلال العراق. أمريكا احتلت العراق لتفرض على العرب التنازل عن المبادرة العربية والقبول بالتسوية التي ترضى بها "إسرائيل"؛ لأن أمريكا لا تستطيع أن تفرض تسوية بالشروط العربية على الكيان الصهيوني. فكانت نتيجة التسوية أن أمريكا وجدت نفسها بعد حين أنها وقعت في مستنقع في العراق، ولم تجد مديحاً لدفع مشروعها في المنطقة سوى تسوية المسار الفلسطيني. وجاء وفد من الكونجرس وأبلغ ذلك لشارون وناقش الموضوع. ومن أجل دفع المشروع



قديماً، كان لا بدّ من إضعاف الساحة الفلسطينية لتقبل بالشروط التي ترضى بها "إسرائيل"، والتي تمثلت أخيراً برسائل الضمانات التي أرسلها بوش إلى شارون، والتي حدد فيها أن لا عودة للاجئين، ولا عودة لخطّ الرابع من حزيران/ يونيو، وأن الكتل الاستيطانية أمر واقع، وتحدث عن ترتيبات أمنية على نهر الأردن يبقى الجيش الإسرائيلي بموجبها منتشراً على ضفته، وعلى وضمانات أمنية أمريكية. هذا هو إطار الحل الذي ارتضى بوش بعد تعثره في العراق أن يمون به على الإسرائيليين، ولكن بشرط أن يقبل الفلسطينيون، ولكي يقبل الفلسطينيون، كان من المفترض إسقاط الانتفاضة وضربها، فكان القرار 1559 لإخراج السوريين من لبنان، ونزع السلاح من الساحة الفلسطينية بشكل كليّ. وأعلن الأردن أنه على استعداد لإرسال لواء بدر إلى الضفة الغربية لدعم السلطة بفرض النظام، وهذا يعني أنه لن يكون لقتال "إسرائيل" وتحرير القدس، بل لضرب من سيقول لا للتسوية السلمية. في هذه الظروف جاءت حماس إلى السلطة بعد ما حصل كل ذلك، وبعد اغتيال عرفات، والمجيء بأبي مازن إلى السلطة لينفذ المشروع. عندما أتت حماس إلى السلطة، ولا أعرف إذا كانت قد صعدت إلى السلطة نتيجة تخطيطها ودراساتها أو أن الصدفة أتت بها، ولكن بكل الأحوال، لولا صعودها إلى السلطة، كان محمود عباس سيدخل في التسوية، وبالشروط التي رسمها جورج بوش في رسائل الضمانات مع أرييل شارون. كان الجيش الأردني سيدخل الضفة، وكان على حماس وقوى الانتفاضة حتى تقول لا للتسوية أن تدخل في معركة عسكرية مع قوات السلطة والجيش الأردني في الضفة الغربية. مجيء حماس إلى السلطة أجهض ذلك؛ فكانت رمية صائبة، سواء كان مخططاً لها أم جاءت بالصدفة، كانت نتائجها جيدة لأنها أجهضت مشروع الدخول في التسوية بهذه الشروط الإسرائيلية، وأجهض مشروع دخول القوات الأمنية إلى الضفة الغربية لضرب الانتفاضة.

في ظلّ هذا الانقسام، ليس على الساحة الفلسطينية فحسب، بل حتى في لبنان، حيث الانقسام بين حكم أتت به الإدارة الأمريكية لتنفيذ المشروع الأمريكي، وبين قوى ممانعة واقفة في وجه المشروع الأمريكي، لا يوجد له حلّ ولا يوجد له تسوية، كذلك في فلسطين أستبعد أن يكون هناك تسوية بين حكم أتت به الإدارة الأمريكية لدفع المشروع الأمريكي للسلام بالشروط الإسرائيلية، وبين انتفاضة ترفض ذلك. وبالتالي، المأزق ليس فلسطينياً فقط، بل مأزق الأمة العربية في كل مكان. ما هي خياراتنا للسلام؟ أقول بأن التوازن بين الشعب الفلسطيني والكيان الصهيوني لا يعيد للشعب

الفلسطيني من أرض فلسطين شيئاً، التوازن الذي يعيد للشعب الفلسطيني حقه في فلسطين، هو تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني، وتوازن الرعب بالسلاح النووي مع هذا الكيان، وإفشال المخطط الأمريكي في الشرق الأوسط، وإجباره على تقديم التنازلات لقوى الممانعة، وأن لا يرى الشرق الأوسط بالعين الإسرائيلية، بل أن يراه بعين أخرى، بحيث يراعي حقوق شعوب المنطقة. والتعاون يجب أن يكون مع قوى الممانعة في وجه هذا المشروع، وقد تتغير الأوضاع في الساحة الفلسطينية وفي المنطقة، مع تغير الوضع الأمريكي، أو بعد حرب إقليمية ثانية، قد لا تكون بعيدة.

جواد الحمد:

أولاً: النظام السياسي الفلسطيني ليس نظاماً مختلطاً إطلاقاً كما ذكر. النصوص واضحة، فهو نظام برلماني ديموقراطي وليس نظاماً رئاسياً، وهو صيغة من صيغ النظام السياسي التركي، على سبيل المثال، هناك فصل دستوري بين صلاحيات الرئيس وصلاحيات الحكومة، وصلاحيات الرئيس هي المحدودة وذلك وفق نص القانون الأساسي، في حين أن صلاحيات الحكومة هي المفتوحة بنص القانون الأساسي. ثانياً: التحليل لإدارة علاقات حماس الداخلية الفلسطينية من منطلق أيديولوجي، مع عدم فهم أيديولوجية حماس الدينية والإسلامية، ودون تحليل الوقائع على الأرض، أعتقد أنه سيسبب عمى في التحليل السياسي. وأنا أنصح أن لا نلجأ لهذا. الأخ ماجد عزام مارس دور خلط الأوراق والمعلومات، حيث خلط بين التحليل والإشاعات المبالغ فيها، فرسم مشهداً سريالياً مرعباً للمستقبل لا أؤيده إطلاقاً. حول ورقة الأستاذ أسامة حمدان، أقول إن حماس لم تستطع كسب فصائل منظمة التحرير لجانبها في مواجهة فتح، ولا أعادت بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تستثمر في اختراقات أحدثتها في الدول العربية وفي الموقف العربي وفي الموقف الدولي تجاهها.

صلاح صلاح:

سأحاول الإيجاز بنقاط محددة، أولاً: أعتقد أن جوهر أزمنا الأساسي في هذه المرحلة هو فقدان المرجعية الفلسطينية، ليس عندنا قيادة فلسطينية، فمنظمة التحرير، التي كانت مرجعية في السابق، لم تعد موجودة، والآن السلطة لم تعد مرجعية، بل



أصبح لدينا سلطتين، وهناك قيادات في الداخل وقيادات في الخارج. وبالتالي، قبل الخروج من هذه الأزمة لن نستطيع أن نعالج أي مشكلة. أنا أعتقد أنه يجب السعي لإيجاد إطار وطني موحد، يجمع كل مواقع الشعب الفلسطيني.

ثانياً: أنا أشارك الأستاذ سامي خاطر، والأستاذ أسامة حمدان، بأن المرحلة هي مرحلة تحرر وطني، نعم، لكن يا إخوان، عندما تقولون إن هذه مرحلة تحرر وطني، يجب أن تلتزموا بمتطلبات مرحلة التحرر الوطني. مرحلة التحرر الوطني أولويتها المقاومة، ثم إنشاء جبهة وطنية تجمع كل القوى الفاعلة في إطار المقاومة، بالاهتمام ب جماهيرها وتوعيتهم وتطيرهم واستقطابهم؛ لدعم هذه المرحلة، وإيجاد تحالفات تقوم على أساس دعم هذه المقاومة في مرحلة القرار الوطني. كل ما يجري الآن خارج هذا الإطار تماماً.

ثالثاً: نعم، إن فتح قد بنت مؤسسات، وأنتم أيضاً في غزة تبنون مؤسسات لحماس، وبالتالي أنتم متساوون مع فتح في الخطأ نفسه الذي ارتكبته. أخيراً سألني أحد الإخوة في الاستراحة هل تعتقد أن حماس تستفيد من كل هذه الجلسات التي عقدت وما عقد قبلها، وما قيل فيها وطرح؟ أقول إذا لم تستفد حماس سأشعر بمرارة شديدة جداً؛ لأنها ستسهم في إنهاء مرحلة طويلة جداً من العمل الوطني الفلسطيني، لتبدأ مرحلة جديدة لا أعرف كيف ستكون معالمها.

وليد محمد علي :

في موضوع العقد الاجتماعي أتفق مع الأستاذ صقر أبو فخر أن العقد الاجتماعي هو الأساس، لكن ما هو العقد الاجتماعي في الساحة الفلسطينية؟ العقد الاجتماعي في الساحة الفلسطينية أن هناك فلسطين محتلة ويجب أن نحررها. من الذي خرج على هذا العقد الاجتماعي؟ هذا هو السؤال، الانقلاب على العقد الاجتماعي كان عندما أسقط برنامج التحرير، ودخلنا في وهم التسوية التي لم تجلب شيئاً سوى دولة شارون المؤقتة.

محمد أبو يحيى :

أريد أن أعلق أيضاً على موضوع العقد الاجتماعي، وأتساءل، لماذا نضحك على أنفسنا في الكثير من الأحيان ونتبنى قضايا غير واقعية؟ في المجتمع الفلسطيني لا يوجد لدينا حتى الآن حركة واضحة المعالم يمكن أن تسمى حركة دينية، فحركة

حماس، كما تقول أدبياتها هي حركة تحرر وطني ذات مرجعية دينية، ويحقّ لأيّ تنظيم سياسي أن يكون له مرجعيات دينية. والعالم الغربي الذي يتغنى بالديموقراطية بعض أحزابه السياسية دينية، وهناك حالياً قسّ يشغل منصب رئيس حكومة في أحد الدول الغربية. أنا أستغرب، لماذا لا نتحدث عن تغير العقد الاجتماعي عندما تتولى العلمانية السلطة. وأريد أن أقول إن هناك أنظمة سياسية غيرت في الاقتصاد والاجتماع والدين والسياسة ضمن الديموقراطية، فلماذا ننكر ذلك على أنفسنا، في حين يفعل غيرنا ذلك دون حرج.

تعقيبات مقدمي الأوراق

أسامة حمدان:

أنا عندي بعض الملاحظات السريعة، أبدأ من سؤال مهم، لماذا عندما لا تتحرك حماس سياسياً يقال يا حماس يجب أن تشتغلي في السياسة؟ وإذا تحركت حماس سياسياً يجري مهاجمتها على أساس أنها حركة أيديولوجية؟ ولماذا إذا طورت الحركة برنامجها يجري شتمها بأنها تغيرت، وإذا تمسكت بهذا البرنامج يقال إنها خشبية اللغة والسلوك؟ عندما يكون هناك محتكر للسلطة نشتمه، وعندما يتدخل من يرفض الاحتكار ويتكلم عن الشراكة يُشتم؛ لأن الشراكة تسبب أزمة!! نحن نتحدث عن أن انتخاب أبي مازن كان صحيحاً، لكن لماذا يُخول الانتخاب أبا مازن أن يفعل كل شيء، بينما من غير المسموح لحماس وحكومة حماس أن تفعل شيئاً إذا ما انتخبت؟ وإذا كان أبو مازن رئيساً منتخباً للسلطة، فما الذي ركّبه على منظمة التحرير؟ أعتقد أننا في مشكلة حقيقية، حتى الآن لا نريد أن نتقبل أن هناك تغيراً حقيقياً يجري في الواقع السياسي الفلسطيني، وأن هذا التغيير يجب أن ينضج ويكتمل في أفضل ظرف طبيعي، وهذا التغيير لا يعني شطب أحد، ولا حذف أحد، وإنما يعني استكمال المشروع الوطني الفلسطيني. أنا أنزعج كثيراً عندما يشكو أحد في فتح بأن حركة حماس اليوم تحمل ما حمله قبل أربعين سنة، لماذا؟.

في موضوع بعض المصطلحات التي تستخدم كالدولة الإسلامية، نحن أيضاً يمكننا أن نردّ فنقول: دولة دايتون. أرجو أن لا تُقذف حماس بعبارات لم تقلها وقضايا لم تفعلها، ومسائل لم تتكلم عنها، في محاولة لخلط الأوراق وفي محاولة لإرباك الموقف. نحن هنا نقيّم، وهنا أصل للكلام الذي قاله الأستاذ صلاح صلاح، وأقول له بصراحة، نعم نحن نستفيد، ولولا رغبتنا بالاستفادة لما جننا إلى هنا. وفيما مضى من ندوات استفدنا وأرجو أن نستفيد هنا أيضاً.

المسألة الثانية، أريد أن أروي لكم مشهداً: آلاف الناس يهتفون: ”يا أبو مازن ويا دحلان، يا عملاء الأمريكان“ هذا الهتاف لم تطلقه حركة حماس، ولم يطلقه شخص متحمس لحماس، هذا الهتاف أطلقته حركة فتح، وآلاف المتظاهرين في الشتات الفلسطيني، وفي مخيمات لبنان على وجه التحديد. هذا كان عندما تولى أبو مازن

رئاسة الحكومة، وعندما حاول دحلان الانقلاب على أبي عمار. السؤال، لماذا قيل إنهم عملاء في تلك المرحلة، واليوم يبكي البعض عندما نجحت حماس في إزاحة بعضهم عن صدر الشعب الفلسطيني؟

في موضوع الاقتتال الفلسطيني، هل فعلاً كان هناك اقتتال فلسطيني في غزة، ماذا عن زكريا الآغا، وزياب اللوح، وأحمد حلس، وهشام عبد الرازق، كلهم كانوا في غزة، والباقون في غزة لم يتعرض لهم أحد، ولم تطلق عليهم النار، ولا توجد مؤسسة لفتح جرى التعرض لها، مقابل أكثر من 180 مؤسسة لحماس أُحرقت في الضفة الغربية. ولا يوجد شخص من فتح جرت محاسبته لأنه من فتح، لماذا لا يرى الناس هذا الجزء الآخر من المشهد بطريقة حقيقية؟

العقد الاجتماعي، ما هو العقد الاجتماعي الفلسطيني؟ تحرير الأرض الفلسطينية، ومن الذي خرج عليه؟ من خرج عليه هو من خرج ببرنامج التسوية مع "إسرائيل". اليوم نحن نستعيد العقد الاجتماعي الفلسطيني، والبعض لا يريد ذلك، كان لا بد من شيء يحدث على الأرض.

المسألة ما قبل الأخيرة، لماذا شاركنا سنة 2006 وقاطعنا سنة 1996؟ المسألة أنه لا يريد أحد أن يقتنع أن الأمر لا علاقة له بالأيديولوجيا، نحن لم نحرّم المشاركة سنة 1996، ولم نحلل المشاركة سنة 2006، ولا أصدرنا فتوى بالتحليل والتحرّم، لا هنا ولا هناك. المسألة كانت قراراً سياسياً ناتجاً عن قراءة للواقع السياسي، وتقدير موقف سياسي معيّن، وبنينا على هذا الأساس موقفاً محدداً وواضحاً اقتضى أن نقاطع سنة 1996، وأن نشارك سنة 2006. وأنا أقول بصراحة، نحن حتى اللحظة ما زلنا مقتنعين أن قرار المقاطعة سنة 1996، خدم القضية الوطنية الفلسطينية، ولم يخدم حماس لأننا دخلنا السجون، وعُذّبنا واغتيل عدد من قياداتنا ورجالنا، وربما لو كنا في المجلس التشريعي لكان وضعنا أقل سوءاً. وفي سنة 2006، كان قرارنا يهدف أيضاً إلى خدمة المشروع الوطني الفلسطيني، وإلى الآن نعتقد ذلك. أما أن هناك أخطاء وقعت، أقول بصراحة، في الممارسة لا يوجد أحد لا يخطئ، ونحن لم ندع يوماً أننا معصومون أو لا نخطئ، نحن مستعدون لسماع النصيحة والنقد، ومحاولة تصويب المسار؛ لأنه في النهاية أي شيء يصوب المسار الوطني الفلسطيني يخدمنا جميعاً. أخيراً في موضوع الأزمة، أتفق مع الأستاذ شفيق الحوت، أن الأزمة هي أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، أعتقد أنها أولاً أزمة تحديد الهدف، هل نريد إنشاء دولة، أم نريد أن نحرق، هل سيعود اللاجئون في ظل وجود "إسرائيل"



أم بعد التحرير، هناك ضياع للهدف، وهناك أزمة اختراق فلسطيني، حيث هناك من الفلسطينيين من يحمل شيئاً يتناقض مع المشروع الوطني الفلسطيني العام. وهناك أزمة قيادة لهذا المشروع، هذه المسائل يجب فعلاً أن نتحدث فيها، إذا أردنا أن نحلّ المسألة، لأن القضايا الأخرى من نتاج هذه الأزمة، وهي ناتج طبيعي، إذا لم يجر حلّها بشكل جذري فإنها ستتضاعف، وأعتقد أن الخروج منها يتمّ فعلاً بإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني مرة أخرى، سواء بإصلاح المنظمة، وإذا تمترس وراءها أحد، أعتقد أنه يجب أن يكون لدينا الجرأة لنبحث كيف نبني نظاماً سياسياً، كما بنيت منظمة التحرير متجاوزة نظاماً سبقها قبل ذلك.

